

# اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني

المؤتمر الوطني التاسع

"شباب يناضل من أجل العدالة الاجتماعية"

وثائق المؤتمر

الجزء الاول: مهام العمل والنظام الداخلي

الجزء الثاني: الرؤية الفكرية والسياسية

تشرين الثاني 2013

## فهرس المحتويات:

### • سير أعمال المؤتمر

### • مقدمة

### الجزء الاول: مهام العمل والنظام الداخلي

#### • مهام العمل الاتحادي

1. المشاركة والاصلاح السياسي
2. النضال المطلبي والاقتصادي
3. العمل الطلابي
4. العمال الشباب
5. المحور البيئي
6. قسم الفتيان
7. التثقيف
8. الثقافة والفنون
9. العمل الاعلامي
10. مهام العمل الخارجي
11. الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان

#### • النظام الداخلي

1. الباب الاول: في التعريف
2. الباب الثاني: في عضوية الاتحاد
3. الباب الثالث: في تنظيم الاتحاد
4. الباب الرابع: في لائحة الاجراءات

### الجزء الثاني: الرؤية الفكرية والسياسية

#### • الرؤية والمفهوم

1. الشباب
2. اليسار
3. الديمقراطية
4. العلمانية

#### • رؤيتنا السياسية

1. الواقع السياسي الدولي
2. الواقع السياسي الاقليمي
3. رؤيتنا للواقع السياسي اللبناني

### • ختام أعمال المؤتمر

## سير أعمال المؤتمر

**الافتتاح:** افتتح المؤتمر في مسرح معروف سعد -صيدا نهار الجمعة 4 تشرين الاول 2013 بحضور وفود من المنظمات الشبابية اللبنانية ومنظمات عربية ودولية صديقة من قبرص واليونان وسوريا وفلسطين والجزائر والبحرين والعراق واليمن ومصر وليبيا، بالإضافة الى ممثلين عن النقابات العمالية والحزب الشيوعي اللبناني وصحافيين واعلاميين وفنانين.

تضمن الافتتاح تحيات لكل من:

- قدامى الاتحاد الرفيق خليل يونس
- رئيس رابطة موظفي الادارة محمود حيدر
- اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي
- رئيس الاتحاد السابق علي متيرك

بالإضافة إلى ندوة حوارية دولية بحضور الوفود المشاركة ومنظمات شبابية لبنانية.

**الجلسات المؤتمرية:** عقدت الجلسات المخصصة للنقاش السياسي والتنظيمي على مدى ثلاثة أسابيع 5-6 و 12-13 و 18-19 تشرين الاول 2013) وشملت نقاش مشروع الوثيقة السياسية والتنظيمية والنظام الداخلي وعمل المحافظات والتقارير المالية والخارجية والعلاقات السياسية واختتمت بالتصويت على المقترحات المقدمة من قبل المندوبين، واختتمت بانتخاب أعضاء المجلس الوطني ال 35 للمؤتمر الوطني الثامن التاسع.

## مقدمة سياسية

تواجه منظمتنا تحديات جسيمة في ظلّ المرحلة التي تحمل الكثير من التناقضات على كافة الصعد السياسيّة والإقتصاديّة والأمنيّة وغيرها، وقد استطاعت منظمتنا أن تتجاوزها بشكل كبير بفضل حرص الاتحاديين على الحفاظ على الدور الوطني والاجتماعي، وبفضل مساهماتها السياسية والاجتماعيّة الرائدة على امتداد تاريخها النضالي بين شباب هذا الوطن.

كانت ولا زالت وستبقى منظمتنا، تؤكّد على استقلاليّة قرارها وتمييز ووضوح برنامجها السياسي والاجتماعي، ضمن مشروع وطني ديمقراطي تقدّمي يلامس المتغيّرات ويحتويها من خلال تجديد وسائل وأدوات نضال سياسي تتلاءم مع حجم المخاطر التي تحدق بلبنان والمنطقة، ممّا يسهم في نجاح تحقيق المسار الصحيح للتصدّي والمواجهة.

من هنا فإنّ منظمتنا تتطلّع إلى المرحلة القادمة، مؤكّدة على مواصلة النضالات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف التي تعتبر سبيلاً لرد الهجمات المتعدّدة الأشكال التي تقودها الولايات المتّحدة الامريكّيّة وحلفائها الرجعيين في العالم العربي بشكل عام، وبعض القوى الإقليميّة وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف السيطرة على مقدرات وخيرات شعوبنا وفي سبيل التحكّم بحاضر ومستقبل الأجيال القادمة. كذلك على منظمتنا واجب المساهمة المستمرّة في النضالات العالميّة ضدّ الإمبريالية، وفي سبيل إطلاق مشروع نهضوي عربي، ديمقراطي تقدّمي، وفي سبيل وطن مستقل عن كلّ أشكال التبعية، وطن تسوده العدالة والمساواة، في ظل نظام سياسي ديمقراطي علماني يؤمن العدالة الإجتماعية.

وفي هذا السياق لا بدّ لمنظمتنا، أن تؤكّد دائماً على ثبات مبادئها وتوجّهاتها، وهي تدعو لضرورة فهم المتغيّرات التي حملتها السنوات الماضية، وإلى تشكيل التحالفات المناسبة التي تؤسّس لأطر أكثر قدرة على التغيير والتعبير عن مصالح الفئات الشعبيّة، ممّا يدعونا إلى أن نجعل من حضورنا متميّزاً في النهج النضالي والربط الجدلي بين النظرية والممارسة ضمن حلقة الصراع في لبنان والمحيطين العربي والإقليمي، كذلك في نضالنا ضد المشروع الإمبريالي وأدواته في المنطقة وبشكل خاص ضد الكيان الصهيوني.

وعليه، فإنّ التحديد الواضح للمرحلة التاريخيّة الحاليّة وللصراع الذي يحكم القوى الإجتماعيّة المختلفة على مستوى العالم هو ضرورة أمام القوى الساعية للتغيير، وذلك لتحديد الرؤية والموقع والبرنامج، وعلى هذا الأسس لا يمكن التخلّي عن النظر إلى هذه المرحلة كونها جزء من سيرورة تاريخيّة لتطور النظام العالمي والتناقضات التي تحكمه.

وانطلاقاً من أنّ النظام القائم هو نظام الرأسماليّة المعولمة، يجب علينا بالضرورة أن نحدّد المرحلة التي تمرّ بها الرأسمالية اليوم، وأن نحدّد طبيعة العلاقة ما بين الدول والقوى الرأسمالية انطلاقاً من موقعها في هذا النظام والشروط التي تحكم كلّ من هذه الدول والقوى وتمييزها. فالنظام الرأسمالي العالمي اليوم تخطّى مرحلة سحق ما يسمّى بـ 'البرجوازية الوطنية' بعد ازدياد تبعية الأطراف وانهيار القطاعات المنتجة فيها، وذلك من خلال توسيع

المنظمات الدولانية والقوى الإمبريالية المسيطرة لسياسات الانفتاح وبالتالي التحكم بأسواق الدول النامية وتلاشي القيود الجمركية أمام الشركات الإحتكارية العالمية. وتتركّس يوماً بعد يوم هيمنة رأس المال المالي على كل أشكال رأس المال الأخرى، وصعود القضايا البيئية إلى السطح من ظاهرة الإحتباس الحراري إلى نضوب الموارد الطبيعية بسبب الفوضى الإنتاجية الرأسمالية. كما أننا نتلمّس عداء الإمبريالية للجماهير العاملة من خلال سيادة سياسات الخصخصة ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية والقطاعات الإنتاجية الحيوية ما يؤدي من جهة إلى إفقار الملايين ومن جهة أخرى في تمكين سيطرة المؤسسات والمنظمات الرأسمالية الدولية على مقدرات الشعوب من خلال القروض الدولية وفرض الشروط المجحفة.

وإذا أمكن لنا أن نقسم مسار تطوّر الإمبريالية إلى ثلاث مراحل تاريخية حتى الآن، يمكن لنا القول أننا الآن في نهاية المرحلة الثالثة من هذا التطوّر، فبعد أن بسطت الإمبريالية سيطرتها على العالم في بداية القرن العشرين، وهو ما يمكن اعتباره المرحلة الأولى، شهدت المرحلة الثانية مدّاً تحرّرياً وطنياً وثورياً في وجه هذه السيطرة على امتداد العالم، وكان مسار التحرّر يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن منطقة جغرافية- سياسية إلى أخرى، انطلاقاً من طبيعة هذه الحركة التحررية والقوى السياسية التي تقودها. فالمجتمعات التي سارت في المنحى الجذري ضدّ الإمبريالية بقيادة القوى السياسية الإشتراكية-الثورية، تحرّرت وقطعت علاقة تبعيتها مع الإمبريالية وسارت في طريق التنمية على كلّ المستويات.

أمّا الدول التي لم تسلك الطريق التحرري الجذري والتي كانت بقيادة القوى البرجوازية الصغيرة التي سميت بـ 'الوطنية' فلم تقطع علاقتها التبعية مع الإمبريالية وإن هي واجهتها في البداية أو واجهت القوى التابعة لها في هذه الدول (الطغمة المالية).

هذا المدّ التحرري أخرج أكثر من نصف العالم من تحت السيطرة الإستعمارية وحرّمها من آية النهب التي كانت تمارسها.

بعد مرحلة المد هذه كانت المرحلة الثالثة، مرحلة التراجع العام لهذا المد لحركات التحرر على مستوى العالم، ومرحلة تقدّم الإمبريالية، التي سعت لاستعادة ما خسرت في المرحلة السابقة، فكان انهيار جدار برلين وتفكك الإتحاد السوفياتي هو نقطة التحول الكبرى، حيث لم يعد هناك أيّ طرف عالمي قوي بما فيه الكفاية للوقوف في وجه الإمبريالية. فكانت حرب الخليج وكانت السيطرة على العديد من دول الإتحاد السوفياتي السابق، وكانت سيادة السياسات النيوليبرالية، وكان انفتاح الصين الإقتصادي، وكان احتلال أفغانستان ثمّ احتلال العراق وحرب تموز في لبنان و حربي غزّة وتقسيم السودان، وواكبتها خطة ممنهجة لتدمير الكيانات القائمة في منطقتنا إلى كيانات متحاربة طائفياً ومذهبياً وإثنيّاً، مشروع تفتيتي للمنطقة كان ولا زال عنوانه "الشرق الأوسط الجديد".

خلال هذه الهجمة كان لا بدّ للإمبريالية كنظام رأسمالي محكوم بتناقضاته البنيوية، أن تواجه أزمة اقتصادية دورية انفجرت كأزمة مالية عالمية في عام 2008.

وخلال هذه الهجمة وبعد عدة سنوات من الإنهيار، حصل نهوض متجدّد للعديد من القوى العالمية في وجه المركز الرأسمالي - وإن كان بعضها بشكل تكتلات رأسمالية، كروسيا والعديد من دول أميركا اللاتينية (البرازيل) والصين والهند وغيرها.

خلال كلّ هذه المراحل لم تراكم دول المنطقة العربية نمواً اقتصادياً حقيقياً (باستثناء دول النفط) ولا تطوراً اجتماعياً أو سياسياً ملحوظاً. وكان أن حكمتها السياسات النيوليبرالية منذ نهاية السبعينات في مصر ومنذ نهاية

التسعينات في سوريةّ فحصل تراجع عن كلّ مكتسباتها الاقتصادية-الاجتماعية السابقة. ونتيجة عدم تطورها على المستوى السياسي (والاقتصادي) والاجتماعي وصلت إلى مرحلة تعفن الأنظمة فيها، وهو ما شكّل الأرضية المادية للإنتفاضات التي شهدتها بعض الدول العربية، وهو ما عرّضها في ذات الوقت لمخاطر التقسيم والتفتت والعدوان، وبالتحديد في ظلّ غياب البديل الثوري التغييري.

على هذا الأساس يمكن القول أنّ نهاية المرحلة الثالثة، والتي عبّر عنها تراجع الإمبريالية الأميركية عالمياً وصعود بعض الأنظمة التي سارت سابقاً في طريق التحرر من التبعية للإمبريالية وكذلك دخول أنظمة أخرى في أزمة بنيوية يضعنا ذلك الآن أمام المرحلة الرابعة من تطور الإمبريالية والتي من الممكن أن تتطور في اتجاهين: صعود الحركات والقوى المناهضة للإمبريالية، أو انتهاج الدول الصاعدة لنفس السياسات الامبريالية السائدة حالياً.

وهو ما يفرض على قوى التغيير النهوض بذاتها وبرنامجه وخطابها وطروحاتها، وتحديدًا بعد تبيان زيف وصفات الإمبريالية وأدواتها الاقتصادية والسياسية (البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي وغيرها...) وما ولدته من أزمات اجتماعية.

كذلك، فإنّ شعارات الحرية والكرامة وحق العمل في الإنتفاضات العربية، لهي أبرز دليل على الإنتهاك والقمع الذي تعانيه هذه الفئات نتيجة فشل الأنظمة بمختلف أجهزتها عن تلبية الحد الأدنى من طموحات الشعوب وتحديدًا الفئة الشبابية منها.

هذه السياسات جعلت من الشباب العاملين والمعطلين عن العمل الطرف الأكثر تضرراً من الواقع القائم، إن على الصعيد الاقتصادي نتيجة تفشّي البطالة وغياب الضمانات الاجتماعية، وإن على المستوى السياسي نتيجة طبيعة هذه الأنظمة الأمنية التي صادرت هامش التعبير والممارسة السياسية. فلم يبق شيء أمام هذه الفئات لكي تخسر إلا قيودها، فكانت انتفاضتها في وجه القائم.

انتفاضات الشعوب التي تشكّل بارقة أمل للمستقبل، لا زالت تتخبّط في المجهول في ظلّ غياب البديل السياسي والفكري الواضح الذي يستطيع النهوض بالانتفاضات نحو قطع سياسي - اقتصادي مع موروثات الأنظمة باتجاه نظام جديد يحقّق العدالة الاجتماعية ويكسر التبعية للقوى الامبريالية ويعيد الصراع مع العدو الصهيوني إلى الواجهة كقضية مركزية اجتماعية ووطنية. وعليه، أن تتحوّل الإنتفاضات الشعبية إلى ثورات حقيقية، يعني أن تنتج الإنتفاضات هذا البديل الذي نسعى إليه.

# الجزء الاول: مهام العمل والنظام الداخلي

## مهام العمل الاتحادي

### 1. المشاركة والاصلاح السياسي

رغم الجهود التاريخية الطويلة والنضالات المتراكمة للعديد من القوى والأحزاب والشخصيات الديمقراطية والوطنية، لم تستطع هذه القوى تحقيق خروقات هامة على المستوى القانوني والدستوري وإن كان هذا النضال قد نجح في الوصول إلى فئات واسعة من الشعب اللبناني وثبت فكرة الدولة المدنية - العلمانية العادلة كبديل عن النظام الطائفي القائم. وهذا الأثر نراه اليوم بشكل واضح عند فئات واسعة من اللبنانيين رأيناها في محطات جماهيرية عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر موضوع "إسقاط النظام الطائفي" وهو ما أكد أن عشرات الآلاف من اللبنانيين يتوقون إلى تغيير جدي ينقلهم إلى المواطنة وإن كانوا غير متفقين أو واعين بالكامل لآليات التغيير الممكنة.

#### مداخل أساسية:

يرى الاتحاد أن النضال من أجل الدولة المدنية يكون على عدة مستويات منها:

#### أ- المستوى السياسي:

- قانون الانتخابات: نحن نرى أن الآلية المتبعة لتجديد الحياة في عروق النظام القائم هو القانون الانتخابي الذي يشكل مصدراً أساسياً لاستمرار النظام. ويؤكد النقاش القائم حالياً بين الأفرقاء حول طبيعة القانون واتفاقهم "أن لا تكون نتائجه لمصلحة فريق معين" أن شكل القانون هو الذي يحدد النتائج وليس ميول الكتل الناجبة وحدها. إذ إن نفس المقترعين ونفس العدد تؤدي إلى فوز تكتلات مختلفة وفق قوانين مختلفة! بناء عليه، نرى أن الأولوية الأساسية لكل القوى التي تريد تخطي النظام الطائفي القائم يجب أن تكون قانون انتخابات عادل يعتمد النسبية خارج القيد الطائفي في الدائرة الواحدة أو في دوائر كبرى. يلبي هذا القانون معيار العدالة والمساواة بعكس كل القوانين الأخرى المطروحة ويفتح ثغرة كبيرة في جدار النظام تسمح بتغيرات أساسية على المستوى السياسي.

- القانون المدني للأحوال الشخصية: يجبر اللبنانيون على الانتماء إلى طوائف لحظة ولوجهم الحياة. يتم تسجيلهم دون إرادتهم الواعية في خانة مذهب ينتقيه الوالدان قسراً أو اختياراً. يخضعون لقوانين الزواج والطلاق والإرث وكل مجالات الأحوال الشخصية بناء على الخيار الأول - قل الخطيئة الأولى. تكثر مشكلات الأحوال الشخصية وتتعد وتربط الأفراد بالجماعة فتنتفي المواطنة. نرى ان النضال من أجل تغييرات جذرية في قوانين الأحوال الشخصية القائمة وإيجاد قانون مدني موحد للأحوال الشخصية ينظم كافة الشؤون المذكورة سابقاً، مترافقاً مع إحداث صدمة نوعية في مجال إبقاء القيد الطائفي اختيارياً بعد سن البلوغ سيزعزع الركن الثاني الصلب لأركان النظام القائم. وتتطلب هذه القضايا رؤية نضالية جديدة في الأساليب والأدوات.

#### ب- المستوى الاجتماعي:

- الوعي الاجتماعي: يردد بعض المترددين شعار "النفوس قبل النصوص" لكبح جماح الجماعات الضاغطة باتجاه إحداث تغيير في بنية النظام الطائفي. ورغم عدم موافقة الاتحاد على هذا الطرح لأن التغيير على المستوى القانوني والحقوق هو الذي يدفع الحقوق قدماً ويثبتها فتترسخ من بعدها في الوعي الاجتماعي، إلا أن العمل على مستوى تمكين الشرائح الاجتماعية وخاصة الشباب بالمعرفة العلمية لحقوقهم ومشاكلهم والعمل معهم من أجلهم هو أمر ضروري كي لا تبقى الأفكار التقدمية نخبوية وبعيدة عن القدرة على الفعل الجماهيري. لذلك يعمل الاتحاد من خلال نشاطاته على تنمية الوعي المدني عند ذاته أولاً وفي محيطه الجماهيري أيضاً. وبكفي القول أن آفاقاً من الشباب تمر تحت التأثير المباشر أو غير المباشر لهذه النشاطات لنوعي أهمية هذا النوع من العمل ومواقبته للنشاط السياسي والحقوقى القائم على المستويات الأخرى.

#### ت- المستوى التربوي:

- الثقافة الدينية: يتيح الدستور وتنظم القوانين والمراسيم موضوع التعليم الديني في المدارس الرسمية والخاصة، فتسعى كل جماعة لفرض أفكارها وعقائدها على الجيل الصاعد من خلال التعليم الديني - المذهبي في المدارس. تخلق المذاهب بذلك أجيالاً معبأة فتويماً ضد الآخر وتجييش لمصلحة "المذهب" أو مصلحة "الطائفة" في إدارة الدولة وتنظيم المجتمع. هذا الموضوع يجب العمل على استبداله بموضوع الثقافة الدينية الموحدة لكل الشرائح اللبنانية (اختيارياً) فيتطلع الأولاد والمراهقون على المذاهب الدينية من كافة الأديان السماوية وكذلك الأديان الأخرى غير السماوية. يكتسب الشباب بذلك ثقافة دينية واسعة تخفف من التنميط والتعبئة القائمة وتجعل المناخ الاجتماعي أكثر ملاءمة لنمو مفهوم المواطنة.
- التربية المدنية: من الضروري العمل مع المجالس الطلابية ولجان الأهل والدوائر المختصة في وزارة التربية لتثبيت التربية المدنية الحديثة من خلال المناهج الدراسية بشكل يتكامل مع موضوع الثقافة الدينية الشاملة، فتسلح الأجيال الصاعدة بالثقافة الديمقراطية وبالمعرفة بحقوقها المدنية المتاحة وتمكنها من مفاهيم المواطنة والانتماء إلى الكيان ما فوق الطائفي.



كما أثبتت التجربة في السنوات الماضية أن الولوج إلى الثغرات القائمة في النظام لتطبيق بعض العناوين الممكنة التحقيق والمنصوص عليها ضمن القوانين القائمة لها أهمية قصوى في تحقيق خروقات جزئية تتيح المجال أمام إنجازات أكبر وأوسع تنقلنا باتجاه الدولة المدنية، وكان أبرزها موضوع شطب الطائفة عن سجلات القيد التي شارك فيها الاتحاد بفعالية وما زال يعمل على تعميمها لتكريس المواطنة. إن اقتران النضال الشامل بالخطوات العملية هو حاجة يصبح أي عمل خارجها كلاماً في الهواء. وها قد اتاحت أمام اللبنانيين وتحديدًا القوى غير الطائفية منهم إحدى مداخل تغيير النظام على مصراعها وما عليهم سوى البناء والمراكمة عليها وعلى الخطوات الأخرى المشابهة.

كذلك شكل موضوع الزواج المدني في لبنان ضمن القوانين القائمة خرقاً أساسياً سيُتيح أمام كل المواطنين مجال الزواج في لبنان وسيتكامل مع مشروع شطب الطائفة فيدعم كل منهما الآخر ويشكلان معاً مدخلاً واسعاً لكسر التطبيق القائم لقوانين الأحوال الشخصية ويفتح المجال أمام موضوع اختيار المذهب بشكل طوعي عند سن النضج وليس قسراً عند الولادة. ومن الضروري والمطلوب اليوم توسيع هذه التجربة الوحيدة حتى الآن لتكريسها ولفتح المجال أمام كل الراغبين والمترددون كي نخلق حالة واسعة وضاغطة اجتماعياً ولاحقاً سياسياً.

هذه المقاربة تتميز بإمكانية التحقق دون انتظار قانون من مجلس أو مرسوماً من حكومة بل تفرض تطبيق ما هو متاح ضمن القوانين القائمة وجرت التعمية عليه من السلطات القائمة، إنه مشروع هدم بقايا النظام من داخله.

هذه العناوين لها طبيعة تكاملية، والنجاح في إحداها يرفع معه العناوين الأخرى فيصبح تحقيق نجاح ما مدخلاً لتحقيق نجاحات أخرى لذا وجب البناء عليها كي تصل القضايا إلى خواتيمها المرجوة.

## **2. النضال المطلي والاقتصادي**

يواجه الشباب اللبناني اليوم وضعاً اقتصادياً واجتماعياً يكاد يكون الاسوأ في تاريخ لبنان الحديث، حيث ترتفع الضرائب والرسوم غير المباشرة بشكل دوري ما يؤدي الى اقتطاع المزيد من مدخول العمال والموظفين الشباب، ويضع أثقالاً كبرى على غير العاملين منهم كالطلاب والعاطلين عن العمل.

فمع ادخال الضريبة على القيمة المضافة الى بنية النظام الضريبي اللبناني، صار اللبناني يخسر 10% مما ينفق بشكل مباشر، مع وجهة حكومية واضحة تهدف الى رفع هذه الضريبة الجائرة الى 15% تدريجياً خلال السنوات القادمة. كذلك ارتفعت الرسوم على المحروقات عموماً وعلى البنزين خصوصاً حيث أصبحت تشكل حوالي ثلث الفاتورة النفطية للمواطن، ما يجعل كلفة النقل سواء الخاص أو بسيارات الاجرة عبئاً كبيراً على الشباب يقتطع جزءاً آخرًا كبيراً من مدخولهم، في ظل غياب قطاع النقل العام وعشوائية خطوطه وعدم انتظامه ما أخرجه عملياً من دوره في تأمين مواصلات بكلفة معقولة للمواطنين.

في نفس الوقت، تتزايد مشاكل المياه والكهرباء على المواطنين، فيتراجع معدل التغذية بالكهرباء الى مستويات لا تكفي لأبسط الحاجات، فيضطر معظم اللبنانيين الى الاشتراك في مولدات التوليد الخاص فيدفع كلفة مضاعفة

مرة لشركة الكهرباء ومرة للقطاع الخاص. كذلك في قطاع المياه، حيث لا تصل المياه الى المنازل إلا بشكل متقطع وغير منتظم فيشتري الناس المياه خاصة في فصل الصيف.

هذه أمثلة قليلة عن واقع مزري تتعاضم فيه الرسوم والضرائب وتراجع فيه الخدمات والتقديمات العامة، واللائحة في ذلك تطول حيث يمكن الحديث عن مشاكل الهدر والفساد في ملف جمع ومعالجة النفايات، حيث تكلف شركة سوكلين المواطن اللبناني 130 مليون \$ سنوياً فيما كلفتها في دول اخرى لنفس الكمية من النفايات لا تتعدى الـ 70 مليون \$ في حدها الأقصى. أما في قطاع الاتصالات، فرغم الاصلاحات الكبيرة التي تحققت خلال السنوات الاخيرة، فلا تزال كلفة الاتصال وبنية الفاتورة الضرائبية بحاجة الى اصلاحات أخرى تخفض الفاتورة الى مستويات تجعل من كل لبناني قادراً على اقتناء وسيلة اتصال.

ورغم المطالبات التاريخية بحق التعليم العام المجاني، لا زالت الدولة تستوفي رسوماً على الطلاب في قطاع التعليم العام، وتحديدًا في المرحلة الجامعية، وأيضاً على الطلاب الفلسطينيين فيها. أما الضمان الاجتماعي، الذي انشأ بهدف تشكيل شبكة حماية وأمان للمواطنين ومنهم الشباب في حال المرض أو التقاعد أو بعض الحالات الاخرى، إلا ان سياسات الدولة اللبنانية وتحديدًا خلال العقد الاخير أدت الى افراغ الضمان من أمواله وبالتالي من دوره، فأعفت أرباب العمل من بعض مستحقاتهم عن مستخدميهم، وامتنعت عن تسديد كامل متوجباتها فوصل الضمان الى حالات عجز في معظم فروعه ما ينذر بأزمة وشيكة قد تاتي على حقوق المضمونين.

بالتوازي مع كل هذه المصاعب الاقتصادية التي يواجهها الشباب، يأتي دور السياسة المالية المنوطة بمصرف لبنان، الذي يلعب دور المنظم للقطاع المصرفي وللسياسات المالية عامة، فيستغل هذا الدور بالتعاون مع وزارة المالية لوضع سياسات مالية لا تخدم إلا بعض المصارف النافذة التي تتحكم بالاقتصاد اللبناني بمجمله. فالدين العام الذي تتفاوت أرقامه بين 60 و 70 مليار دولار ويتعاضم بشكل دوري، هو بمعظمه أموالاً استندانتها الدولة من المصارف، التي تأخذ من الناس على شكل ودائع بفوائد قليلة، ثم تستوفي من الدولة فوائد مضاعفة عليه، فيصبح دورها دور المرابي الذي لا يقوم بأي دور سوى بالاستفادة من فارق الفائدة في الادانة والاستدانة بين مواطنين مغلوب على امرهم وبين دولة تتحكم المصارف في قرارها الاقتصادي. أما تمويل هذه الفوائد المرتفعة التي تدفعها الدولة للمصارف فتأتي من الضرائب، أي من المواطنين أنفسهم! فتصبح المعادلة ان المصارف تتمول من الناس، تقرض الدولة وتستوفي منها الضرائب، فيما الدولة تعيد جمع هذه الاموال من الناس. هذا الدور للمصارف في الاقتصاد هو ما يشكل الحلقة الاقوى في سيطرة حفنة مالية صغيرة على الاقتصاد اللبناني بأكمله.

انطلاقاً من هذه الوقائع نظم الاتحاد الكثير من التحركات واللقاءات والندوات والحملات وصولاً الى الاعتصامات والتظاهرات في السنوات الماضية، وانخرط الاتحاد بفعالية في النضال من أجل مشروع التغطية الصحية الشاملة ورفع الحد الأدنى للأجور وواكب عمال الكهرباء والسبينس وهيئة التنسيق المقابية كما أولت بعض مخيمات الاتحاد وبعض نشاطات فروعه أهمية كبيرة للنضال المطلبي فاحتل موقعاً مميزاً خلال عملنا في السنوات الماضية.

من هنا ننتقل لنؤكد ان هذا النوع من العمل يجب ان يأخذ زخماً مشابهاً خلال المرحلة المقبلة مع ابقاء أهمية أكبر على موضوع التنظيم والتحضير المتأنى والمدروس واشراك فروع الاتحاد في اقتراح وتنظيم التحركات المركزية والفرعية. أما العناوين فيمكن تلخيصها كما يلي:

- النضال من أجل مشروع التغطية الصحية الشاملة كشبكة أمان اجتماعية تضمن صحة كل اللبنانيين مجاناً وتمول من الشرائب على الربوع والفوائد والأرباح.
- التحرك بموضوع الكهرباء، مزودين بالافكار والاقتراحات وذلك بهدف تيار كهربائي يغطي 24 ساعة بكلفة تصاعدية تكفل وصول التيار الى ذوي الدخل المحدود بكلفة محدودة.
- مراقبة السياسة المالية للدولة ولمصرف لبنان واصدار البيانات والدراسات التوضيحية بهدف فضح كل مكامن الخلل فيها.
- البناء على التحليل والتنشخيص لاستثمارها في تحركات توجه النضال باتجاه القطاع المصرفي كعنوان أساسي تخاف معظم القوى الاخرى من الاقتراب منه.
- التحرك من أجل خفض الفاتورة النفطية بالتوازي مع تطوير القطاع العام، ما يستوجب تنسيق التحركات بين تلك الهادفة الى تغيير بنية الضريبة على المحروقات وبين تلك الهادفة الى الضغط على الهيئات المعنية بتنظيم قطاع النقل
- مواكبة التحركات النقابية في موضوع الضمان الاجتماعي والعمل على بلورة تحركاتنا الخاصة به.

### **3. العمل الطلابي**

يمثل الطلاب الشريحة الأكبر اجتماعياً، ولطالما كانت الضاغط والمحرّك الأساسي في العملية السياسية والنقابية، ولعلّ أبرز انجازاتها تمثّل بتأسيس الجامعة اللبنانية.

وكنتيجة لقدرتهم على التأثير، شكّل الطلاب هدفاً رئيسياً للزعامات السياسية اللبنانية، الأمر الذي فرض واقع جديد على الحركة الطلابية وجعلها تابعة للزعامات السياسية مترجمةً لسياساتها ومواقفها، ما أدّى إلى شردمة الجسم الطلابي وإلغاء دور الطلاب الفاعل في العمل النقابي، محوّلةً إيّاهم إلى مجرد أرقام في المظاهرات المليونية.

فنخلص للقول أنّ الطلاب انتقلوا من العمل لأجل مصالحهم إلى العمل لتحقيق مصالح زعاماتهم وأحزابهم الطائفية.

ولعلّ الشعار الأساسي الذي ينبغي طرحه بين الفئات الطلابية والشبابية يبدأ بالعمل على تطوير مفهوم المواطنة النابعة أصلاً من نبذ الطائفية والطائفيين وإيجاد وعي علماني لوجودهم وحركتهم، خاصةً وأنهم يمثلون

الشريحة المثقفة والمتعلمة التي على عاتقها تقع مسؤولية ومستقبل الوطن والمجتمع، لكي ينصبّ العمل خلال المرحلة المقبلة على إعادة إحياء حملة خفض سن الإقتراع وذلك بتشكيل تحركات معبّرة ضد القوى السياسية الطائفية والمذهبية التي تعاضدت حول عدم إقرار خفض سن الإقتراع لمنع الشباب من الدخول إلى الحياة السياسية وحصر عملهم بتأجيج الشارع.

وتمثّل الجامعة اللبنانية حاضنة العدد الأكبر من الشريحة الطلابية، والحاضن الوحيد لأبناء الطبقة الكادحة ومخزون الشباب الأوّل، ما جعلها في مرمى أنظار القوى السياسية المتخاصمة. وفي ظلّ الواقع الذي يعيشه الطلاب أصبحت الجامعة اللبنانية ميدان صراع القوة المتخاصمة يغذيها الطلاب، متناسين ما تعانيه الجامعة من مشاكل كان وما زال سببها الزعامات السياسية مجتمعةً.

ويمكننا تلخيص أبرز مشاكل الجامعة بالتالي:

- موازنتها المتدنية التي لا تلبّي الحدّ الأدنى من مستلزمات التعليم العالي ودفعها نحو الخصخصة.
- تقسيم فروع الجامعة اللبنانية طائفيًا ومناطقياً لتكريس سيطرة القوى الطائفية عليها.
- النظام الأكاديمي المعتمَد حديثاً "L.M.D"، والمشاكل المترافقة معه لجهة كيفية تمريره والشخصانية في تطبيقه، وما سبّبه من تسرّب للطلاب تجاه الجامعات الخاصة الصغيرة. بالإضافة إلى الخصخصة التي يؤسّس لها هذا النظام على المدى البعيد نسبياً (هذا ما حدث في فرنسا جراء اعتماد هذا النظام).
- ضرب أيّ محاولة لاستنهاض الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية.

وانطلاقاً من فهمنا لدور الجامعة اللبنانية ولأهمية التعليم العالي، يركز عملنا في المراحل القادمة على مستويين:

الأوّل: معرفي سياسيّ حول الجامعة وأهدافها ولتأكيد دورها العلمي الثقافي والاجتماعي.

الثاني: نقابي مطلبى بهدف تشكيل أطر طلابية نقابية واسعة بهدف العمل على مروحة واسعة من القضايا التي تعني الطلاب.

#### **4. العمال الشباب**

لعمال الدور التاريخي والحاسم في الفهم اليساري، ولقبضاتهم الفضل بالتغيير. لذا تحتل هموم العمال الحيز الأكبر والأوّل إذا صح التعبير في نضالنا من أجل قضاياهم المحققة والعادلة، فإتحادنا كان وما زال الداعم للعمال ومطالبهم. فمنذ التأسيس واكب الإتحاد مطالب الكادحين ودعمها وخاصة الفئة الشابة منها.

واليوم تجمع كافة الأحصاءات والدراسات أن نسبة الفقر أصبحت تفوق 40 % من المواطنين ونسبة الشباب العاطل عن العمل تتخطى 18% وعمالة الأحداث 11%. وذلك يرتبط بشكل الدولة منذ تكون البنية الاجتماعية اللبنانية في المرحلة الحديثة التي أعتمدت على البرجوازية الكولونيالية كنمط إنتاج اقتصادي (تابع)، وطبيعة الحال

مارست الحكومات المتعاقبة سياسة التفجير لأرتباطها بشكل مباشر بالنظام البرجوازي الحاكم المرتبط بدوره بالأمبريالية العالمية.

اما صيغ دعم العمال فكانت تتجسد بتوعية العمال على حقوقهم وتوحيد صفوف العمال وتأييدهم في النقابات.

اليوم تعاني الحركة النقابية اشكاليات متراكمة ومعقدة افتعلها النظام في مواجهاته مع الحركة العمالية منذ تشكلها فأسسست النقابات السلطوية ومجد العمل كقيمة على حساب العمال. وبعد الحرب وتراجع دور اليسار فرخت السلطة نقاباتها الطائفية ونقابات ارباب العمل التي يسهل احتوائها وانقضت على مكتسباتهم وبالتالي افرغت النقابات من دورها.

اما على صعيد الوعي العمالي، فقد تراجع بدوره ليحل مكانه وعي طائفي هو في جدمة البرجوازية الحاكمة فانقسم العمال انقسام عامودي خلف الزعماء ممثلوا النظام الطائفي، وتناسوا مصالحهم التي تجمعهم كطبقة.

وبطل التفجير المستمر للنظام الاقتصادي اللبناني في بنيته المترهلة أصلاً انعكس ذلك على الفئات المسحوقة مما أدى الى حالة تصفسي من المعامل والمصانع المتبقية بعدما تعرضت للأفلاس الناتج عن حالة التضخم المالي الوهمي في المصارف العالمية وهذا انعكاس لا يعترف به في لبنان للأزمة الاقتصادية العالمية.

عمل الإتحاد خلال السنوات الماضية على تظهير هذه المشاكل الأزمات التي تطال أكثر من نصف المواطنين.

وذلك من خلال إقامة العديد من النشاطات مظاهرات وأعتصامات (اقتصادية اجتماعية) دورات توعية(في المحافظات وفي المخيمات)، وندوات واطلاق حملات (ابرزها حملتي فخامة الرغيف وانت بخطر).

وهذه النشاطات كانت وما زالت تهدف الى الرفض المباشر للسياسات المتبعة من قبل السلطة الحاكمة.

كما تعاون الاتحاد مع العديد من الخبراء الاقتصاديين والتشبيك مع الصحفيين الاقتصاديين للقيام بنشاطاته.

#### في تنظيم عمل قسم العمال:

هناك نسبة كبيرة في الاتحاد من العمال الشباب ( خريجين، حرفيين، مهنيين، معلمين، وعاطلين عن العمل، وغيرها ) كما ان مجالات عملهم هي مجالات متعددة، واماكنهم متباعدة وهذه كانت اسباب تعثر جمع الشباب العامل في أطار (قسم العمال المركزي). كونهم يشكلون ركيزة القاعدة الأتحادية ومن هنا يجب أن نأخذ على عاتقنا ضرورة ايجاد صيغ عمل متنوعة في تلك المجالات وعلى مختلف الصعد.

اما العناوين التي علينا الإحاطة بها فهي التالية :

1- في ظل تغيب النقابات المدافع الأول والشرعي عن العمال وقضاياهم وتفريخ النقابات التابعة بشكلها وأسلوب عملها لأمرء الطوائف وخدمهم وإتحاد عمالي عام يعمل وبشكل مباشر على شردمة النقابات غير المحسوبة على النظام الطائفي علينا العمل على تأسيس نقابات جديدة تعمل وبشكل حقيقي على مصالح العمال لتكون بديل عن تلك النقابات المرتهنة وإنتساب تلك النقابات الى إتحادات نقابية غير مرتهنة (إلإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين) بعد رفده بالعمال الشباب.

2- إقامة حملات توعية عمالية ونقابية وندوات داخلية وخارجية وتحركات للحد من عمالة الأحداث التي تؤثر بشكل كبير على مستقبل الوطن.

- 3- التحرك تحت عنوان البطالة التي تمثل اشكالية حقيقية في لبنان واشكالها من المقنعة الى المخفية... لأن البطالة تؤدي في الكثير من الأحيان الى الضياع واليأس عند الشباب وفي نهاية المطاف الى الهجرة.
- 4- العمل على اشكالية الهجرة من تغيير النظرة لها على اعتبارها قيمة ايجابية ووضعها في خانة الافة التي تدفع بالطاقات الشابة خارج الوطن.
- 5- مواجهة وفضح كافة أشكال الفساد في مؤسسات الدولة بكافة الطرق والأساليب.

## 5. المحور السنّي:

يواجه العالم اليوم تحديات خطيرة على مستوى البيئة خاصة لجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع حرارة الارض وذوبان الثلوج وارتفاع مستوى مياه البحر. هذه المخاطر حديثة النشأة، لكنها مرشحة للنمو بشكل متسارع خلال العقود المقبلة. وبالتالي لا يمكن الحديث عن مستقبل الشباب دون أفراد أهمية كبيرة للتحديات العالمية التي سيواجهون تداعياتها يوماً بعد يوم دون تمييز بين طوائفهم وبلدانهم وأعرافهم وألوانهم. أنه تحد كوني يهدد مجموع الشباب حول العالم.

فارتفاع درجة حرارة الارض يؤدي تدريجياً الى تغيير الخصائص المناخية في مناطق مختلفة في العالم. حيث تتجه بعض المناطق نحو المزيد من الجفاف والتصحر مثل منطقتنا بينما ستعاني مناطق أخرى من العواصف والفيضانات غير المسبوقة حسب الابحاث العلمية الاخيرة. ظاهرة التصحر ستكون مدمرة لبلد مثل لبنان حيث ستتراجع الزراعة والثروة الغابية وتشح مياه الري مما يزيد الاكلاف الاقتصادية على كاهل المجتمع ككل ويضع شباب وناشئي اليوم أمام متربات صعبة خلال عقود قليلة.

من وجهة النظر السياسية، سيؤدي الصراع على الموارد المائية الى المزيد من التوترات بين البلدان التي تشارك مصادر مائية كالانهار، وسيكون العدو الاسرائيلي من أشد الطامعين الى احكام السيطرة على مجاري المياه الوافدة الى فلسطين سواء نهري الوزاني والحاصباني أو موارد بحيرة طبريا وجبل الشيخ والجولان السوري. كذلك سيزداد التنافس في المنطقة على نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا لما لهما من أهمية فصى في استمرار الحياة في المناطق الداخلية لهذه الدول. باختصار فإن الصراع على النفط الذي تشهده منطقتنا سيواكبه صراع آخر على الماء كونها المكون الاساسي لاستمرارية الحياة.

من هنا يتوجب على اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني ان يولي أهمية لبرامج التوعية الهادفة الى الحفاظ على الثروة المائية والحرجية والنباتية بين أعضائه وأصدقائه، كما يتوجب عليه ان يتطرق في نضاله السياسي الى ضرورة انجاز سياسات وطنية حكومية تهدف الى استغلال الموارد المتاحة في الانهار والينابيع اللبنانية بشكل علمي واقتصادي يسهم في ابعاد لبنان عن المخاطر المحدقة الآتية في المستقبل.

كذلك تشكل مصادر التلوث الاخرى مثل تلوث الهواء والطمر العشوائي للنفايات مخاطر حقيقية في لبنان. فالتلوث الهوائي الناتج عن حرق المشتقات النفطية لتوليد الكهرباء او في السيارات أصبح يشكل سبباً رئيسياً للأمراض التنفسية خاصة في بيروت وضواحيها، وكذلك قرب محطات الكهرباء مثل الذوق وبعليك. أما النفايات، فهي آخذة في التوسع الافقي على مختلف الاراضي اللبنانية، ومثال مطمر الناعمة الذي امتد على عدة قرى مجاورة يخالف كل المعايير العلمية الخاصة بمعالجة النفايات. فالعديد من قرى ساحل الشوف وبعض مناطق الشحار الغربي في عالية يتعرض للرياح المنبعثة من الناعمة والتي تسبب الامراض التنفسية والسرطانية للمواطنين.

المسألة البيئية في لبنان والعالم هي امتداد لأزمة طبيعة النظام الاقتصادي المسيطر، فهو نظام لا يبحث إلا عن الربح والاستغلال والتوسع دون أي اعتبارات لحقوق الناس الصحية، وهذه خاصية أساسية من خصائص النظام

الرأسمالي. يعيش المتمولون في المناطق الراقية النظيفة ويرمون أوساخهم المنزلية الى الفقراء في الاطراف. يبتون غازات مصانعهم السامة في الهواء دون رقيب أو حسيب، ويبيعون مولدات السيارات المستعملة للسائقين دون أدنى المواصفات المقبولة فتمتلئ المدن غازات سامة لتمتلئ جيوبهم أرباحاً محمية. ترمي مصانعهم بقاياها السامة في مجاري الانهار وفي عرض البحر (معامل الاسمنت) تحت مرأى الدولة والمجتمع ويأكل الصيادون الأسماك الملوثة ياثم لم يرتكبه.

لذلك نرى أن النضال من أجل بيئة أفضل هو جزء من النضال من أجل التغيير في نظامنا السياسي والاقتصادي فالنضالان مترافقان ولا يجوز مقارنة الملف البيئي من وجهة نظر فردية فقط. إن دور الفرد في الحفاظ على بيئته أساسي لكنه ليس كافياً فمصادر التلوث الكبرى محكومة بلعبة المصالح السياسية والاقتصادية الكبرى وأخطارها لا تستقيم إلا بتغييرات أساسية تطال طبيعة هذا النظام.

انطلاقاً من هذا الواقع نرى ان نضال الاتحاد من أجل بيئة أفضل يكون على مستويين:

#### المستوى الفردي والاجتماعي:

- العمل على نشر الوعي البيئي بدءاً من أعمار صغيرة خاصة لجهة التزام الفرد بالنظافة العامة وعدم هدر المياه والموارد المتوفرة.
- إقامة حملات تشجير بالتعاون مع الجمعيات والبلديات المهتمة.
- العمل على إقامة مشاريع صغيرة تتركز حول اعادة التصنيع وتأمين البدائل الاقل تلوثاً للتدفئة المنزلية.
- إقامة حملات نظافة في القرى وعلى مجاري الانهار وشاطئ البحر حيث أمكن.
- الشتيك مع المؤسسات والجمعيات المتخصصة لتفعيل العمل مع الشباب في المواضيع البيئية.

#### المستوى السياسي:

- إدراج المواضيع البيئية والصحية على البرامج المطلوبة التي يناضل من أجلها الاتحاد.
- إقامة الاعتصامات والتحركات الاحتجاجية حول المواضيع البيئية المهمة ضمن تحركات الاتحاد العامة.
- العمل مع المنظمات الشبابية الاخرى والاحزاب الصديقة من أجل كسب تأييدها في اقتراحات لسياسات بيئية حديثة.
- الضغط على وزارة البيئة وعلى الحكومة من أجل تطبيق القوانين القائمة وإقرار قوانين جديدة تحمي البيئة من الاستغلال القائم حالياً.
- الضغط على وزارة الموارد المائية والكهربائية وعلى الحكومة من أجل إقرار سياسة مائة و سياسة طاقة عامة استراتيجية تؤمن استمرارية الموارد للعقود القائمة.
- الضغط على الحكومة لتوقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاحتباس الحراري والالتزام بتطبيقها.

## **6. قسم الكشاف:**

قسم الكشاف في الاتحاد يهدف الى تنظيم العمل في الفئات العمرية ما دون سن السادسة عشرة. يعمل هذا القسم على تعليم الفتيان المبادئ العامة المتعلقة بروح الاخاء والتعاون والتضامن بين أبناء الوطن الواحد، كما يسعى الى خلق مساحة توفر للناشئين مكاناً للتعبير عن انفسهم وابداعاتهم وهواياتهم الفنية والادبية والرياضية المختلفة. وهو يفعل ذلك من خلال المخيمات والنشاطات الهادفة والفرق الفنية والرياضية والكشافية التي ينشؤها الاتحاد.

تبدأ شخصية الفتى بالتبلور جدياً في عمر 13-15 عاماً حيث يبدأ عملية التعرف على الحياة الحقيقية ومشاكلها وصعابها وملذاتها، لذلك من الضروري للاتحاد ان يحاول الاقتراب من الاجيال الصاعدة وهي في عملية تكون شخصيتها الاجتماعية في هذا العمر كي يعرفها على المبادئ العامة التي نؤمن بها لناحية المساواة بين الناس من كل الانتماءات الفكرية والطائفية والعرقية وبين الجنسين وكذلك على أهمية التحلي بالمسؤولية وروح المبادرة والتضامن مع قضايا الآخرين وأهمية العمل المشترك بين الناس من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة. لكن لهذا العمر خصوصياته أيضاً، لذا يبقى العمل مع الفتيان مرناً وبعيداً عن الالتزام والتنظيم ويركز على طبيعة نشاطات خفيفة ومسلية تجذب العدد الأكبر من الفتيان في الرياضة والموسيقى والفنون وكذلك في العمل الكشفي والمخيمات والرحلات.

للكشاف أنظمتها وتراتبته الخاصة وهو يعمل وفق قوانين الكشاف المعروفة مع ما يستلزمه هذا النظام من آليات سواء لجهة المسؤوليات والرتب داخل الكشاف أو لجهة طبيعة النشاطات التي يقوم بها.

أما الاطفال فهم يعملون تحت اشراف الفروع الاتحادية في كل منطقة ولا يوجد اطار تنظيمي ممنهج لعملهم مثل الكشاف، بل يشاركون معاً في الفعاليات والنشاطات الترفيهية المتنوعة وكذلك النشاطات الهادفة والمخيمات التي يدعو اليها فرع الاتحاد في المنطقة. والعمل ضمن الفتيان (12-15 عاماً) أو الاطفال (6-11 عاماً) لا يوجد له تبعات تنظيمية، بل يقتصر على العمل المفتوح والمرن مع هذه الفئات العمرية.

يعمل قسم الكشاف وفق الخطة العامة التالية:

- يقيم الاتحاد مخيم أطفال مركزي سنوياً يكون له الاولوية في المشاركة والتنظيم.
- تقييم المحافظات مخيمات للفتيان وللکشاف بحسب طبيعة عملها ضمن نطاقها الجغرافي.
- تنظم فروع الاتحاد نشاطات للأطفال والفتيان تتمحور حول البيئة والرياضة والموسيقى والفنون الاخرى وذلك بحسب طبيعة عمل كل فرع، كما تقيم النشاطات الرفيعة لهم.
- تقوم الفروع بالتواصل مع أهالي الفتيان في الفرع عند المناسبات العامة وخاصة في عيد الام، وتحرص على العلاقات الجيدة معهم.
- تنظم الفروع عند الامكانية دورات دراسية للطلاب الصغار بهدف مساعدتهم في حياتهم العلمية والدراسية.
- يشارك كشاف الاتحاد في نشاطات خارج لبنان عند توفرها بإشراف وتنسيق المكتب التنفيذي للاتحاد مع الفروع.

## **7. التثقيف**

يكتسب التثقيف أهمية متزايدة في عمل الاتحاد، في زمن أضحت الثقافة الفردية ترفاً فكرياً، وتراجع دور المثقف في التأثير والتأثير المجتمعي، واحتُكرت "الثقافة" لدى نخبةٍ عممت نظريات الثقافة للثقافة وراحت هذه النخب تتذمر من الانحطاط الذي أصاب مجتمعها دون فعل أي شيء يذكر لا بل غالباً ما مجدت هذه الفئة الحكم القائم أو تغاضت عنه.

في الماضي تميز اليساري عموماً والاتحادي خصوصاً بسعة الاطلاع والقدرة على التعبير والإقناع والتأثير على الآخرين مرتكزاً على فكر علمي تنويري قائم على المنهج الماركسي في التحليل.

حاول الاتحاد حديثاً الاستفادة من هذا الإرث لإعادة الميزة لشبابه، لكن المهمة كانت صعبة في صياغة البرامج وفي إيجاد المحاضرين، وفي إيصال الأفكار الكبيرة بلغة سهلة إلى جيل لا تعنيه القراء.



فكان أن بدأ الاتحاد تجربة جديدة اعتمد خلالها على طاقاته ليطورها مرتكزاً على عناوين هي شعاراته فتشكلت النواة للمدرسة الاتحادية على عناوين خمسة (العمل الشبابي، اليسار، العلمانية، الديمقراطية، لمحمة عامة) وتطورت المدرسة الاتحادية بإضافة عناوين جديدة (الاقتصاد اللبناني - النظام الداخلي...).

وأصبحت المدرسة الاتحادية ممراً إلزامي للانتساب إلى المنظمة مؤسسة بذلك تقارب فكري بين شباب الاتحاد المنتشر على كافة الرقعة الجغرافية.

عُمت المدرسة على الفروع كافة في أكثر من حلقة شملت العناوين الذكورة.

إضافة للمدرسة الاتحادية، عمل الاتحاد على التشبيك والاستفادة من المثقفين اليساريين، وأقام العديد من الحلقات التثقيفية حول مفكرين أبرزهم مهدي عامل (نمط الإنتاج الكولونيالي، في الدولة الطائفية، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية...) وحلقات حوارية فكرية أبرزها دردشات في الديالكتيك.

كما استطاع الاتحاد تركيز عمله التثقيفي في مخيمات، "مخيم التثقيفي إعداد الكادر" جمع المخيم مجموعة من الشباب الجديد لأيام خضعوا خلالها للمدرسة الاتحادية ولمجموعة عناوين يعمل عليها المجتمع المدني، "المخيم الثقافي اليساري العربي الأول" تناقش خلاله الشباب اللبناني والعربي حول قضاياهم وأفكارهم وتشاركوا مع مجموعة مثقفين محاضرين حول هذه الأفكار. مخيم "مهدي عامل الثقافي" الذي طور تجربة القراءات والحلقات وركزها في مخيم.

إلا أن التجربة التثقيفية لا زالت في مراحلها التجريبية، ولم ينجح الاتحاد في تفريخ الكثير من الكوادر المثقفة والمثقفة، خاصة وأنه يعاني تسرب طبيعي لكوادره التي تفرض عليها الهجرة.

على الاتحاد العمل في المرحلة القادمة على إعداد الشخصية الاتحادية (النموذج) التي تركز على سعة الاطلاع وعلى التمرس السياسي النضالي، وعلى قدرة الإقناع بتقنيات تعبير عالية. وهذا الإعداد عليه ألا يأخذ الوقت الطويل للاستفادة من هذه النماذج قبل دخولها سوق العمل وتحملها لمسؤولياتها الاجتماعية. كما علينا توسيع الحلقات التثقيفية لتشمل عناوين مثل الاقتصاد اللبناني، العولمة والتنظيم الاتحادي وغيرها.

وهذه النماذج هي التي ستغني الاتحاد بعد تعميمها وسترشد النضال بطاقاتٍ ناضجة.

## **8. الثقافة والفنون**

في ظلّ التطور الحاصل على الصعيد المعلوماتي، وما أتاحه من سهولة في نقل الأحداث والأفكار من مجتمع إلى آخر، وما ترافق معه من استغلال لوسائل الاتصال لنشر وتسويق لأفكار الهيمنة والاستعمار الجديد وما يُعرف بالثقافة الحديثة لمجتمعاتنا، وخاصةً لجهة محاولة التطبيع الثقافي غير المباشر والمباشر أيضاً مع الكين الصهيوني من خلال المسابقات الثقافية والفنية أو من خلال الجمعيات التي تعنى بمثل هذه المواضيع أو من خلال الشبكة العنكبوتية.

ومن فهمنا للواقع نجد أنّ الثقافة الشبابية ملوّنة حسب الإنتماء السياسي، فتدخل مفاهيم كثافة الموت والمقاومة وحبّ الحياة، والتي عادة ما تُستعمل لإضفاء صبغة ثقافية للترويج لمشاريع سياسية.

من هذا المنطلق رؤيتنا لمفهوم الثقافة ينطلق من فهم الواقع المحيط بنا وإدراك الفئات الاجتماعية لمصالحها بعيداً عن الإلتحاق بالخطابات الطائفية، وانطلاقاً من حرّية التعبير وإبداء الرأي، ودون أي قيود أو قوانين تحدّ أو تمنع من ذلك.

هذه الرؤية لمفهوم الثقافة تضع الاتحاد أمام مسؤوليات عديدة لجهة العمل على إقامة النشاطات الثقافية والفكرية.

و للفنون دورٌ بارز في نشر الثقافة، نظراً لسهولة وصولها الى الشرائح الإجتماعية كافة، و بظل التراجع الفكري و الفني الذي نعانيه، و ثقافة الفضائيات المسيطرة، نجد من الضروري خلق المساحات الفنية أمام الشباب لأبرز قدراتهم، و انتاج ابداعهم الخاص بعيداً عن ثقافة الأستهلاك الفني، لذلك يسعى الإتحاد كعادته، على إبراز المواهب الشابة من خلال المخيمات الفنية و المعارض و المشاركات الدولية و محاولات خلق فرق فنية متنوعة .

## 9. العمل الاعلامي

1. النشرة: هي وسيلة التواصل المطبوعة مع الاتحاديين والاصدقاء وكذلك مع الشباب بشكل عام حيث أمكن. عمل الاتحاد في الفترة الماضية على اصدار النشرة بشكل غير دوري ومتقطع لكنها تميزت بمضمون متطور ومتنوع ووصلت الى ألاف من شباب لبنان. تركز نظرة الاتحاد في السنوات القادمة الى استمرار العمل بهذه الوسيلة الهامة في التواصل وتحويلها الى نشرة غير تقليدية تتعاطى مع واقع وهموم الشباب وتتعد عن كونها وسيلة لنشر أخبار معروفة اصلاً فيرتكز عملها على التحقيقات المرتبطة بمشاكل الشباب وواقعهم وعلى افساح المجال بمساحة تعبير عن الرأي للرفاق والاصدقاء واعتماد بضعة مقالات تحليلية سياسية واقتصادية اجتماعية وثقافية فنية في كل عدد. كذلك يجب العمل على زيادة الأعداد المباعة و إيصالها الى اوسع شريحة ممكنة من اللبنانيين.

2. الموقع الالكتروني: يمتلك الاتحاد اليوم موقعاً الكترونياً متطوراً لناحية التصميم وسهولة التعاطي والتفاعل مع القارئ، كما انه يحوي العديد من الاخبار والمقالات التي يتم تحديثها بشكل دوري. هذا الموقع هو وسيلة التواصل والاعلام اليومي للاتحاد وهو ينشر الثقافة والاخبار التي تتلاءم مع اهداف الاتحاد ومبادئه العامة بهدف ترسيخها في عقل القارئ كذلك يعمل على تغطية الاخبار العامة المهمة من خلال مصادره من الصحف والوكالات والمواقع الاخرى.

3. مواقع التواصل الاجتماعي: في ظل العالم الذي نعيش فيه اليوم يجد الاتحاد ان هناك حاجة ماسة لمواكبة الاعلام الحديث الذي يرتاده الشباب كي يبقى على تواصل واتصال معهم. وفي هذا الاطار انشأ الاتحاد في المرحلة الاولى لائحة للبريد الالكتروني تضم المئات من أعضائه لمراسلتهم حول الامور الاتحادية العامة، ثم فعّل الاتحاد حضوره على -الفايسبوك- حيث يدير اليوم مجموعتين مركزيتين تصل الى ما يزيد عن 2700 متابع ومن المهم أيضاً وجود صفحة "بايج" يتابعها حوالي 2100 متابع، وهذا موضوع هام لنشر الاخبار الاتحادية وارسال الدعوات والبيانات وتوضيح الموقف الاتحادي من بعض القضايا. على الاتحاد تفعيل هذا العمل ووضع الخطط اللازمة لمضاعفة عدد المتابعين والوصول الى أكبر عدد ممكن من الرفاق والاصدقاء واستغلال سهولة التواصل المتاحة وانخراط معظم الشباب اللبناني في هذه المواقع. كذلك

لدى حساب على تويتر يعمل بشكل متوازي مع فايسبوك ويجب تفعيل العمل في مواقع أخرى لها حضورها وتأثيرها مثل -اليوتيوب-.

4. التواصل مع وسائل الاعلام: الاعلام هو وسيلة الناشطين للوصول الى الرأي العام. بالاضافة الى ما ذكرنا سابقاً مع المواقع الالكترونية والنشرة ومواقع التواصل الاجتماعي، هناك حاجة ماسة للاستفادة من وسائل الاعلام القائمة والمنتشرة كالصحف والراديو والتلفزيون، وهي ما زالت حتى اليوم الاوسع انتشاراً والاكثر تأثيراً في صناعة الرأي العام. و من معروف تبعية العديد من هذه الوسائل بشكل مباشر للأحزاب الطائفية او لرؤوس الاموال، إلا انه توجد مساحات واسعة للاختراق والوصول الى الناس. ففي مجال الصحافة المكتوبة ومن خلال علاقات الاتحاد وصدقاته يستطيع الاتحاد مخاطبة آلاف اللبنانيين حيث تغطي بعض الصحف نشاطات الاتحاد بشكل فعال وموضوعي. أما على مستوى الإعلام المسموع فوجود إذاعة مثل صوت الشعب يتيح للاتحاد بث نشاطاته واخباره ودعوته رغم انه توجد امكانية لتطوير التعاون القائم حالياً وتحسينه. ويبقى الإعلام المرئي هو الوسيلة الاكثر صعوبة في الوصول إليها نظراً لأهميتها السياسية عند الاطراف القائمة عليها، حيث ينجح الاتحاد في الظهور من خلال قناة الجديد بشكل مقبول بينما تتعامل الوسائل الاخرى إما بتجاهل او باستنساابية عالية، وهو ما يستدعي تفعيل العلاقات القائمة وتطويرها حتى يبقى للاتحاد منبره المرئي الذي يمكن اللبنانيين من الاطلاع على عملنا وتحركاتنا.

## **10. مهام العمل الخارجي**

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1945 قام المؤتمر العالمي للشباب الذي انعقد في لندن، بتأسيس الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي - وفدي. عقد هذا المؤتمر التاريخي بمبادرة من المجلس العالمي للشباب التي تشكلت خلال الحرب العالمية الثانية في الحرب ضد الفاشية من الشباب من الدول الحليفة جمع لأول مرة في تاريخ حركة الشباب الدولية ممثلين من اكثر من 30 ملايين شاب من مختلف المذاهب السياسية والمعتقدات الدينية و من دولة 63. واعتمدت على تعهد السلام. مقر الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي هو في بودابست، هنغاريا. الحدث الرئيسي للوفدي هو المهرجان العالمي للشباب والطلاب WFYS، وهو احتفالية ثقافية سياسية للسلام والصداقة على نطاق واسع بين شباب العالم. مهرجانات WFYS كانت واحدة من الاماكن القليلة التي يمكن أن يجتمع الشباب يناضل ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أو الشباب الفلسطيني من فيتنام وكوبا وبلدان أخرى.

اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني هو نائب رئيس الوفدي منذ آذار/مارس 2007 بعد تاريخ طويل من العمل الدولي، وكان رئيس الوفدي خلال أواخر الثمانينات قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

النضال السياسي والاجتماعي للاتحاد لا ينحصر في القضايا الداخلية فحسب، بل يتعداها الى مجموعة من القضايا والعناوين التي تشكل نقطة التقاء مع عشرات المنظمات والجهات السياسية والاجتماعية حول العالم. فالكثير من القضايا هي قضايا ذات طابع مشترك وتجتمع حولها حركة تضامن دولية تتخطى البعد المحلي للقضية.

وفي هذا الاطار تقع القضية الفلسطينية كعنوان أساسي و رئيسي على مستوى النضال الاتحادي في الخارج كما هو في الداخل، حيث يعمل الاتحاد ضمن علاقاته السياسية على حشد اوسع تأييد للقضية الفلسطينية وحق الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وكذلك حق العودة. مع ما يعني ذلك من ضرورة تحول العناوين الى ملفات وقضايا نضالية. وقد يكون ملف كسر الحصار المفروض على قطاع غزة من أهم الملفات المطروحة اليوم، بالإضافة الى نشر الوعي ورفع مستوى الاطلاع على هذه القضية لدى شعوب العالم وخاصة لدى شعوب الدول الداعمة لاسرائيل كي تتمكن من فرض وقائع جديدة ضمن الرأي العام العالمي ما يشكل دعماً سياسياً واسعاً لهذه القضية.

كذلك يتضامن الاتحاد مع كافة القضايا العادلة المرتبطة بالتححرر من الاحتلال، وخاصة مع حق الشعب العراقي بمقاومة الاحتلال بكل الوسائل وحق تقرير مصيره دون أي تدخلات خارجية. هذه الدولة التي جرى تفكيكها إلى كيانات إثنية، عرقية و مذهبية، عبر الدستور الفدرالي الذي وضع تحت رعاية الإحتلال الأنكلو-أميركي فأتتج مشاريع طائفية مدعومة من الخارج ونتيجة احتلال مجرم قتل مئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي خلال السنوات الماضية. بالإضافة الى ذلك، يعمل الاتحاد على تفعيل التضامن مع كافة حقوق الشعوب العربية الواقعة تحت الاحتلال او التهديد الاسرائيلي، ويسعى لحشد هذا الدعم على مستوى العالم، دعماً للبنان ولتحرير الجولان، ولتحرير كافة الاسرى والنعتقلين الفلسطينيين والعرب من السجون الاسرائيلية.

أما في القضايا الاخرى، فيتضامن الاتحاد مع قضية الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير، وكذلك مع وحدة السودان في ظل تعاظم الضغوط الداخلية والخارجية لتفتيتها. كذلك تتضامن مع كل القضايا العادلة لشعوب العالم من اجل العيش بحرية وسيادة من دون تدخلات وعقوبات كحال كوبا وكوريا وفنزويلا وإيران وزيمبابوي، وأيضاً مع حق الشعب القبرصي بالتوحيد.

وفي الاطار نفسه، يتواصل الاتحاد ويتفاعل مع حركات التحرر والحركات التقدمية في كل العالم وعلى امتداد قاراته وتحديداً في أوروبا وأميركا اللاتينية، حيث لنا علاقات تاريخية واسعة بالإضافة الى آسيا وأفريقيا حيث سعينا خلال السنوات الماضية لتطويرها وسنطوّر عملنا في هذا الاطار في المستقبل.

وكانت المحطة الأبرز على مستوى النضال الاتحادي الخارجي هي تولينا لمسؤولية نائب رئيس اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي لدورتين متتاليتين حيث يلعب الاتحاد من خلال هذا الموقع دوراً ريادياً على مستوى اليسار

العالمي ويساهم في تفعيل وبلورة دور فاعل اليسار العربي في بلداننا العربية وفي حركة التضامن الدولي، ويسعى الاتحاد للحفاظ على هذا الموقع على المستوى الدولي.

ان اهداف الاتحاد على مستوى العمل الخارجي يمكن تلخيصها بالعناوين التالية:

1. مواصلة العمل على تفعيل حركة التضامن مع القضية الفلسطينية في لبنان والخارج، وتكثيف الزيارات التضامنية الدولية الى غزة والضفة والى مخيمات اللاجئين في دول الجوار لنقل الواقع الحقيقي الى شباب العالم.
2. العمل على تعزيز التواصل مع كافة مكونات اليسار العربي نظراً لأهمية العمل المشترك على الساحة العربية والحاجة الى شركاء ورفاق نضال في ساحات عربية مختلفة.
3. المحافظة على المشاركة الفاعلة في قيادة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي (الوفدي) وكذلك على الحضور في اكبر عدد ممكن من فعالياته.
4. العمل على مشاركة فاعلة في مهرجان الشباب العالمي في الاكوادور في كانون اول 2013 من الناحية السياسية والعديد.
5. تعزيز العلاقات الثنائية مع تنظيمات الوفدي وغيرها من التنظيمات التقدمية واليسارية بشكل مباشر ودوري.
6. استمرار العمل بالحملة التضامنية مع جورج عبدالله والتركيز على مضمونها كقضية سجين أمضى فترة حكمه القانونية وما زال يرزح تحت الإعتقال التعسفي ما يجعله أسيراً لدى السلطات الفرنسية.
7. الاستفادة من الفعاليات الدولية وكذلك الزيارات التضامنية التي تقام في لبنان من أجل تسليط الضوء عليها اعلامياً والاستفادة من برنامجها على مستوى النشاط الاتحادي الداخلي، وكذلك على مستوى التثقيف السياسي.
8. اقامة حلقات نقاشية تخصصية على مستوى لجنة العلاقات الخارجية لتعميق المعرفة والثقافة حول قضايا العالم.

## **11. الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان**

يعيش الفلسطينيون في لبنان واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مزريراً فيكاد يكون وضعهم في بلد اللجوء كما لو كانوا تحت احتلال نظراً لطريقة التعاطي القائمة تجاههم من السلطة اللبنانية وكذلك من بعض القوى الاجتماعية والسياسية.

ففي الوقت الذي يتمسك فيه الاتحاد وكافة مكونات اليسار اللبناني وبعض القوى الاخرى بحق العودة الى فلسطين من منطلق سياسي مناصر ومتضامن مع القضية الفلسطينية ومقاوم ضد الاحتلال، ترفع بعض القوى الاخرى شعار التوطين كفضاعة دائمة لاستنهاض الحس المذهبي واثارة النعرات بهدف الكسب الانتخابي والشعبي في اللعبة الطائفية الداخلية.

هذه الحالة تنعكس أداءً سياسياً يحرم الشعب الفلسطيني من أبسط مستلزمات الحياة مثل حق العمل وحق السكن ما يؤدي الى حرمان حوالي 400000 فلسطيني من القدرة على الانتاج وعلى تأمين مأوى لائق فتنشر حالات الفقر والعوز داخل المخيمات. كما تغييب الخدمات حتى البسيطة منها مثل الماء والصرف الصحي وتوكل مهمة تعليم آلاف الفلسطينيين الى وكالة الاونروا التي تخضع بدورها للتقنين في ميزانيتها من قبل الامم المتحدة. وقد أثير الموضوع مجدداً في الفترة الاخيرة نتيجة الضغط الشعبي والسياسي طوال الفترة الماضية لكن النتيجة التي تحققت في مجلس النواب اقتصرت على بعض الاصلاحات البسيطة في مجال حق العمل ضمن شروط اجازات العمل للاجانب، وفي مجال السكن وبعض نواحي الضمان الاجتماعي. أما قضية انماء المخيمات وتطوير وضعها الاجتماعي والاقتصادي، والسماح بالبناء داخل المخيمات لا تزال قضايا ممنوعة رغم ضرورتها الطارئة.

في هذا الاطار نشط الاتحاد على عدة مستويات في التضامن مع الشعب الفلسطيني في لبنان، فنظم عدة تحركات بالتعاون مع منظمات فلسطينية صديقة في مجال الحقوق المدنية للفلسطينيين وشارك في تحركات اخرى مع قوى متنوعة. كما اولى الاتحاد اهمية كبيرة لهذا الموضوع في عمله الخارجي فجعل من المخيمات الفلسطينية محطة دائمة لعشرات الوفود الدولية التضامنية بهدف تكوين صورة حقيقية عن الواقع الصعب بهدف نقله الى دولها وقواها ومحيطها. بالاضافة الى ذلك، كانت أخبار المنظمات الفلطينية الصديقة في لبنان وفي مخيمات اللجوء في الدول الاخرى مادة اساسية في اعلامنا المكتوب والالكتروني.

في المستقبل المنظور نرى ضرورة استكمال هذ العمل بنفس الوتيرة السابقة سواء على مستوى النشاط المحلي الداخلي او في مجال التشبيك والتعاون مع المنظمات الفلسطينية او في العمل الخارجي على المستوى العربي والدولي وتحديداً مع التنظيمات الصديقة في الدول التي يمكنها لعب دور فاعل في قضية اللاجئين من خلال المؤسسات الدولية او من خلال الدعم المباشر او من خلال التمسك ودعم حق العودة الى فلسطين.

# النظام الداخلي للاتحاد

## الباب الأول: في التعريف

### المادة الأولى:

فقرة أ: الاسم: إتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني

فقرة ب: هو منظمة شبابية يسارية علمانية ديمقراطية تهدف إلى تأطير الشباب وتأسيس الروح الوطنية فيهم وتربيتهم الاجتماعية والسياسية ورفع مستواهم الفكري والثقافي وإطلاق مبادراتهم. وهو يعمل لتعبئة الشباب في الدفاع عن استقلال وسيادة وطنهم، عن وحدته وعرويته وتطوره الديمقراطي كما يسعى لتوحيد عمل الشباب في لبنان دفاعاً عن حقوقهم في مختلف الميادين.

### المادة الثانية :

فقرة أ: مركز الإتحاد الرئيسي بيروت

فقرة ب: للإتحاد الحق في افتتاح فروع ومراكز في كافة المناطق اللبنانية وحيث تدعو الحاجة.

### المادة الثالثة :

يعمل الإتحاد على تحقيق الأهداف والتوجيهات التي ينص عليها برنامجه ونظامه الداخلي.

## الباب الثاني: في عضوية الإتحاد

### المادة الأولى : في شروط العضوية

فقرة أ: يشترط قبول العضو (فاعل وغير فاعل)، أن يكون :

- 1- لبناني الجنسية
- 2- غير محكوم بجناية أو جنحة سائنة
- 3- دون سن الـ 35 عند الانتساب ودون الـ 40 عند التجديد

- 4- خاضعاً للمدرسة التثقيفية الاتحادية  
5- موافقاً على برنامج الإتحاد السياسي ونظامه الداخلي

فقرة ب: يقبل في الإتحاد فتيان لم يتجاوزوا الخامسة عشرة في قسم الكشف.  
فقرة ج: يجب أن يخضع كل قائد كشفي لبرنامج التثقيف الاتحادي وأن يصبح حكماً عضو منظم في الإتحاد.

### المادة الثانية : في واجبات العضو

- يلتزم عضو الإتحاد ب:
- 1- العمل وفق برنامج ونظام الإتحاد
  - 2- تنفيذ المهام الموكلة إليه والسعي لتحقيق أهداف الإتحاد
  - 3- تسديد التزاماته المالية
  - 4- الأدبيات العامة والأخلاق الاتحادية

### المادة الثالثة : في حقوق العضو

- فقرة أ: يضم الإتحاد في صفوفه أعضاء فاعلين وغير فاعلين وأعضاء استشاريين.
- يتمتع العضو الفاعل في الإتحاد بالحقوق التالية :
    - 1- المشاركة في كافة نشاطات الإتحاد وأعماله
    - 2- المشاركة في اجتماعات الإتحاد ومناقشاتها
    - 3- الترشيح والترشح والانتخاب لجميع هيئات الإتحاد
    - 4- المشاركة في صياغة السياسة العامة للإتحاد ضمن هيئاته
  - يتمتع العضو غير الفاعل بكافة الحقوق باستثناء الترشح والانتخاب والتصويت، كما تفعل عضويته بعد أول اجتماع يحضره.
  - العضو الاستشاري يحق له حضور الجلسات والنشاطات والمشاركة بالنقاشات السياسية في فرعه عند رغبته.
  - يشترك في مؤتمر الإتحاد من هو حاصل على بطاقة اتحادية مجدداً لعضويته على أن يكون منتسب إلى الإتحاد قبل ثلاثة أشهر من انعقاده.
- فقرة ب: عند تغيب العضو الإتحاد عن 3 اجتماعات متتالية يصبح عضو غير فاعل، ويصبح فاعلاً في الاجتماع الذي يلي أول اجتماع يحضره.
- فقرة ج: يحسب نصاب الجلسة من الاعضاء الفاعلين فقط.

## الباب الثالث: في تنظيم الإتحاد

### المادة الأولى: فروع الإتحاد

فقرة أ: يحق للمكتب التنفيذي للإتحاد إنشاء فروع له في كافة المناطق اللبنانية، وحيث تدعو الحاجة



فقرة ب: الهيئة العامة للفروع هي جميع الأعضاء المنتسبين للإتحاد في الفرع. تعقد الهيئة العامة اجتماعاً دورياً مرة في الشهر على الأقل لمناقشة عمل الهيئة الإدارية للفرع ونشاط الفرع بكافة لجانها. كما تعقد الهيئة العامة اجتماعات استثنائية بدعوة من الهيئة الإدارية أو بطلب من ربع أعضاء الهيئة العامة.

فقرة ج: الهيئة الإدارية تنتخب مرة في السنة عبر الانتخاب المباشر لكل مسؤولية من قبل الهيئة العامة، بحضور ممثل عن هيئة المحافظة أو المكتب التنفيذي.

فقرة د: توزع الهيئة الإدارية أعضاء الفرع على لجان تنشط في مجالات مختصة أو في مناطق سكنية معينة حسب رغباتهم وضرورات عمل الفرع والإتحاد.

فقرة ه: يحق للهيئة العامة في الفرع اتخاذ إجراءات تنظيمية مثل التنبيه والتجميد عند مخالفة أحد أعضاء الفرع النظام الداخلي أو الاساءة إلى الإتحاد، ويحق للعضو المجمع الطعن بهذا القرار عند المجلس الوطني.

### **المادة الثانية: أقسام الإتحاد الوطنية**

فقرة أ: أقسام الإتحاد المركزية حالياً هي: قسم الطلاب الجامعيين، قسم الثانويين والمهنيين، قسم العمال وقسم الكشاف وقسم الفنانين الشباب ويمكن تفعيل قسم الصمود الشعبي حين تدعو الحاجة.

فقرة ب: يحق للمكتب التنفيذي أن ينشئ أقساماً أخرى إذا اقتضت الضرورة.

فقرة ج: تنظم أقسام الإتحاد وفق ملاحق تابعة لهذا النظام الداخلي ومتفقة مع نصوصه الأساسية.

فقرة د: تقوم الاقسام المركزية بالتنسيق المباشر مع المكتب التنفيذي من اجل عدم تعارض النشاطات مع الاقسام والفروع الاخرى.

### **المادة الثالثة: هيئة المحافظة**

فقرة أ: تشكل هيئة المحافظة من رؤساء الفروع بالإضافة إلى عضو آخر من الهيئة الإدارية يحدده كل فرع، بالإضافة إلى أعضاء المكتب التنفيذي في المحافظة كأعضاء مراقبين.

فقرة ب: ينتخب أعضاء هيئة المحافظة بحضور ممثل عن المكتب التنفيذي رئيساً للمحافظة بالإضافة إلى أمين سر وأمين صندوق على الأقل على أن يصبح الرئيس حكماً عضو في المجلس الوطني، ويحتسب كل فرع صوتاً واحداً في الترشيح والاقتراع.

فقرة ج: تجتمع هيئة المحافظة مرة في الشهر على الأقل لتنسيق العمل بين الفروع و بين المكتب التنفيذي.

فقرة د: تتابع المحافظة المشاكل التنظيمية داخل نطاق عملها وتعمل على حلها وترفعها إلى المكتب التنفيذي في حال عدم الحل.

فقرة ه: في حال شغور موقع مسؤولية من مسؤوليات هيئة المحافظة يسد الفراغ بالانتخاب ضمن ما تنص عليه الفقرة ب.

فقرة و: في حال الغياب المتكرر لممثلي أي فرع في المحافظة لمدة 3 اجتماعات متتالية، يصبح خارج نصاب المحافظة، ويطلب من الفرع استبدالهما وبعد حضور الممثلين الجدد يحتسب الفرع من نصاب المحافظة.

فقرة ز: عضوية الأفراد في المحافظة هي عضوية للفرع ووتقرر بحسب ما يقرره الفرع (ضمن ما تنص عليه الفقرة أ) أما عضوية الهيئة الادارية للمحافظة فهي مرتبطة بالأفراد المنتخبين من قبل الهيئة العامة. وبذلك يكون للفرع صوت واحد في الاقتراع ومرشح واحد للمسؤوليات، وبحال حضور المندوبين واختلاف الرأي بينهما يكون القرار لرئيس الفرع.

فقرة ح: عند إجراء تغيير في ممثلي الفروع الذين يتولون مسؤوليات في هيئة المحافظة، يستمر الممثلون السابقون بتصريف الأعمال لمدة شهر يجري خلاله انتخاب بدائل لهم.

### المادة الرابعة: في المجلس الوطني للإتحاد

فقرة أ: ينتخب مؤتمر الإتحاد المجلس الوطني من بين مندوبي المؤتمر، ويحدد المؤتمر عددهم ضمن لائحة الاجراءات التي يقرها خلال انعقاده، على أن يراعى تمثيل الفروع.

فقرة ب: يعتبر مسؤولي هيئات المحافظات ومسؤولي الأقسام المركزية وممثل الاتحاد في الخارج (وفدي) أعضاء في المجلس الوطني حكماً، ويتمتعون بكافة حقوق الأعضاء المنتخبين.

فقرة ج: يراقب المجلس الوطني أعمال المكتب التنفيذي ويتخذ القرارات المناسبة، ويعقد اجتماعات دورية كل شهرين بدعوة من رئيسه بناء على طلب رئيس الاتحاد أو المكتب التنفيذي أو ربع أعضاء المجلس الوطني.

فقرة د: يحق للمجلس الوطني إذا دعت الضرورة، حل أي هيئة من هيئات الإتحاد بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين في الجلسة الاولى ونصف الاعضاء الحاضرين في الجلسة القانونية التي تليه.

فقرة ه: يحق للمجلس الوطني طرح الثقة بالمكتب التنفيذي او بأي من أعضائه بأكثرية نصف الحاضرين.

فقرة و: يراقب أعمال اللجان الخاصة بالمكتب التنفيذي ويقترح لعضويتها من يراه مناسباً.

فقرة ز: يشكل المجلس الوطني لجاناً مكلفة بمواضيع محددة عند الضرورة.

الفقرة ح: المجلس الوطني هو الهيئة المكلفة بتفسير النظام الداخلي.

الفقرة ط: تتولى اللجنة التنظيمية في المجلس الوطني بحث القضايا التنظيمية الاشكالية وترفع تقريراً عنها إلى المجلس الوطني. ويمكن أن تقترح اجراءات تاديبية من تنبيه وتجميد وفصل بحق من يخالف النظام الداخلي للاتحاد ويعرض حسن سير العمل الاتحادي في المركز والفروع لمشاكل تنظيمية وسياسية وبعد التصويت عليها في المجلس الوطني تصبح هذه القرارات سارية المفعول

الفقرة ي: يتحدد النصاب على أساس عدد الموجودين عند التصويت وليس عند بداية الجلسة.

الفقرة ك: يلغى الشخص المسافر من نصاب المجلس الوطني.

الفقرة ل: يتم انتخاب رئاسة المجلس الوطني من قبل أعضاء المجلس في أول جلسة له.

## المادة الخامسة: في المكتب التنفيذي

فقرة أ: ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه مكتباً تنفيذياً للإتحاد يكون مركزه بيروت ويدير أعمال الإتحاد في الفترة الواقعة بين اجتماعي المجلس الوطني.

- يتكون المكتب التنفيذي من 9 أعضاء على الأقل ويتحدد العدد في أول جلسة للمجلس الوطني الجديد، ومن ضمنهم: رئيس الإتحاد - نائب رئيس الإتحاد - أمين السر العام - أمين الصندوق - محاسب - مدير مسؤول.

- ينتخب المكتب التنفيذي من بين أعضائه مسؤولاً للعلاقات الخارجية ومسؤولاً للإعلام ومسؤولاً للتثقيف ومسؤولاً للثقافة والفنون.

فقرة ب: يعقد المكتب التنفيذي للإتحاد اجتماعات دورية كل أسبوعين، وله اجتماعات استثنائية بدعوة من الرئيس أو من ثلث أعضاءه.

فقرة ج: يراقب المكتب التنفيذي للإتحاد أعمال الهيئات الإدارية للمحافظات والفروع والأقسام ويتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

فقرة د: يتولى المتابعة المباشرة للأوضاع التنظيمية في الأقسام وهيئات المحافظات غير القائمة ويعمل على إنشائها.

فقرة هـ: يعالج الخلافات التنظيمية القائمة في الفروع والمحافظات والأقسام ويحيلها الى المجلس الوطني لاتخاذ القرارات المناسبة.

فقرة و: قرارات المكتب التنفيذي السياسية والتنظيمية تصبح نافذة منذ لحظة إقرارها لحين البت بالطعن الذي يقدمه العضو أو الهيئة في المجلس الوطني.

## المادة السادسة: في صلاحيات أعضاء المكتب التنفيذي.

فقرة أ: الرئيس:

- 1- يتولى رئاسة الجمعية بهيئاتها.
- 2- يرأس جلسات الهيئتين العامة والتنفيذية و يشرف على أعمال اللجان.
- 3- يوقع جميع المخبرات والحوالات المالية.
- 4- يحق له دعوة الهيئتين التنفيذية و العامة لجلسات استثنائية وفقاً لهذا النظام الداخلي.

فقرة ب: نائب الرئيس:

- يقوم مقام الرئيس في حال غيابه.
- يتابع أعمال اللجان

فقرة ج: المدير المسؤول:

- يكون مسؤولاً عن أعمال الجمعية لدى السلطات المختصة.

فقرة د: أمين السر العام:

- 1- يحفظ و ينظم محاضر الجلسات والقرارات لكل من الهيئتين العامة والتنفيذية.

- 2- يتلقى المخبرات الواردة ثم يتولى وضع الجواب وإرسالها بعد موافقة هيئته.
- 3- يوجه الدعوات ويبلغ مقررات الجمعية على أصحاب العلاقة.
- 4- يقوم مقام أمين الصندوق في حال غيابه.
- 5- يتابع كافة الامور التنظيمية الداخلية مع الفروع والمحافظات والاقسام

فقرة ه: أمين الصندوق:

- 1- تعهد إليه كل النقود وأموال الجمعية الثابتة والمنقولة و يعتبر مسؤولاً عنها.
- 2- يتولى استفتاء الرسوم من الأعضاء بموجب إيصالات.
- 3- يعتبر عضواً دائماً" في اللجنة المالية.
- 4- يتولى قبض جميع الأموال و السندات الواردة باسم الجمعية.

فقرة و: المحاسب:

1. يشرف على ضبط مالية الجمعية.
2. يكون مسؤولاً عن كافة ممتلكات الجمعية.
3. يعتبر عضواً دائماً" في اللجنة المالية.

فقرة ز: مسؤول العلاقات الخارجية:

1. يتابع التواصل السياسي والتنظيمي مع المنظمات العربية والاجنبية والدولية الصديقة.
2. يتولى تمثيل الاتحاد في النشاطات الاساسية في الخارج وينسق مع المندوبين الآخرين الذين يكلفهم الاتحاد في الخارج.

فقرة ح: مسؤول الاعلام:

1. الممثل الاعلامي للاتحاد
2. يرأس اللجان الاعلامية المكلفة بالمطبوعات والموقع الالكتروني والتوثيق بالعودة الى المكتب التنفيذي.
3. يتولى متابعة اللجان الاعلامية في الفروع والمحافظات

فقرة ط: مسؤول التثقيف:

1. يتابع أعمال اللجان التثقيفية في الفروع
2. يتابع حلقات التثقيف ويحرص على خضوع كافة الاعضاء الجدد لها.
3. يشرف على المدرسة الاتحادية.

فقرة ي: المستشارون:

يمكن تكليفهم من قبل المكتب التنفيذي بالإشراف على عمل أية لجنة من اللجان أو غيرها من الأعمال.

فقرة ك: تشكل سكرتاريا المكتب التنفيذي من الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر العام وتتولى متابعة تنفيذ قرارات المكتب بين اجتماعين، والتقرير في الامور اليومية الطارئة عند الضرورة.

## المادة السابعة: في المؤتمر

فقرة أ: - المؤتمر العام للاتحاد هو أعلى هيئة في اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني، يرسم البرنامج العام للاتحاد، و كل ما يتعلق بتحقيق أهدافه في كافة الميادين، و تسري قراراته على جميع الهيئات في الاتحاد و أعضائه في المركز و الفروع.

- يتشكل المؤتمر من المندوبين المنتخبين من الهيئات العامة لمختلف فروع الاتحاد، وبالنسبة والآلية التي يقرها المجلس الوطني في مهلة أقصاها 15 يوماً" من موعد افتتاح المؤتمر، بالإضافة الى اعضاء المكتب التنفيذي ورئيس المجلس الوطني وممثل الاتحاد في الوفدي.

فقرة ب: - يعقد مؤتمر الاتحاد مرة كل سنتين وتوجه الدعوة لانعقاده من قبل المجلس الوطني قبل موعده المحدد بشهرين على الأقل وفقاً للائحة اجراءات تحدد نسب المندوبين وآلية الانتخاب والتفاصيل التنظيمية الأخرى.

- يعتبر اجتماع المؤتمر قانونياً إذا حضره أكثر من نصف أعضاء المندوبين إلى المؤتمر.

فقرة ج: يناقش المؤتمر خلال انعقاده:  
- التقارير المقدمة له من المجلس الوطني و المكتب التنفيذي.  
- برنامج و خطة عمل الاتحاد للسنوات القادمة.  
- ينتخب المجلس الوطني للاتحاد من بين أعضائه.

فقرة د: يعقد المؤتمر بصورة استثنائية في الحالات التالية:

- 1- بدعوة من ثلثي أعضاء المجلس الوطني.
- 2- في حال استقالة أكثر من نصف أعضاء المجلس الوطني.
- 3- بطلب من ثلث أعضاء المؤتمر السابق.

فقرة ه: في حال عدم توفر النصاب في الدعوة الأولى إلى المؤتمر تؤجل الجلسة مدة أسبوع وتعتبر شرعية بمن حضر.

فقرة و: ما يسري على المؤتمر في الفقرة "ه" يسري على كل الهيئات الاتحادية.

فقرة ز: يتحدد النصاب على أساس عدد المندوبين الموجودين في جلسة التصويت وليس مع بداية اليوم المؤتمري.

## الباب الرابع: لائحة الإجراءات التنظيمية الملحقة بالنظام الداخلي

### المادة الاولى: في إجراءات الانتساب الى الاتحاد

1. على المنتسب الجديد حضور أربعة حلقات تثقيفية على الأقل قبل الانتساب
2. يتقدم المنتسب الجديد بطلب انتساب الى الفرع المناسب وفقاً لمكان السكن او العمل أو الدراسة.
3. عند انتهاء حلقات التثقيف تبدي هيئة الفرع رأياً بالعضوية، وتصبح العضوية سارية بعد شهر من الموافقة عليها وبعد مضي 3 اشهر من بدء التثقيف، مع كامل حقوق وواجبات العضوية.
4. خلال ال 3 أشهر الاولى بعد بدء التثقيف يحق للمنتسب الجديد حضور الجمعيات العامة غير التنظيمية وكافة النشاطات الاتحادية.
5. بحال رفض أي طلب عضوية يحق للمنتسب الجديد ان يطعن أمام المكتب التنفيذي الذي له حق القبول او الرفض.

6. يحصل المنتسب على بطاقة تجدد سنوياً من قبل المكتب التنفيذي

### المادة الثانية: في تجديد العضوية

1. يحق للعضو الاتحادي تجديد عضويته سنوياً بشكل تلقائي من سنة إلى أخرى.
2. يحق للعضو السابق المنقطع منذ أكثر من سنة والذي لم يبلغ سن ال 35 ان يقوم بتجديد عضويته ويتطلب تجديد هذه العضوية موافقة الهيئة الادارية للفرع عليها.
3. يكتسب العضو السابق المجدد لعضويته حق التصويت والترشح في الفرع بعد شهر من قبول تجديده وفي المؤتمر العام بعد ثلاثة 3 أشهر من قبول تجديده.

### المادة الثالثة: في إجراءات نقل العضوية

1. يمكن للعضو الاتحادي نقل عضويته من فرع الى آخر لأسباب متعلقة بتغيير مكان السكن أو العمل أو الدراسة. نقل العضوية يستلزم قبول هيئة الفرع القديمة ثم هيئة الفرع الجديدة من خلال توقيعهما على طلب النقل.
2. في حالة رفض هيئة الفرع القديمة او الجديدة يحال الطلب الى المكتب التنفيذي للبت بقبول النقل أو رفضه.
3. لا يمكن قبول طلبات النقل خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة التي تسبق موعد المؤتمر العام وكذلك قبل شهر من موعد مؤتمر الفرع الجديد.

### المادة الرابعة: في الاستقالة

1. عند استقالة العضو اتحادي من أي هيئة، يجري نقاش استقالته في الهيئة العامة وتصبح نافذة بعد الموافقة عليها.
2. يجب بت الاستقالة يحد أقصى خلال ثالث اجتماع بعد تقديمها حيث تصبح النقطة الاولى على جدول الاعمال.

3. لا يحق للمستقيل التراجع عن استقالته بعد الاجتماع الثالث وبحال أراد العودة إلى الاتحاد يتقدم بطلب انتساب جديد وتسري عليه آليات الانتساب كلها (ما عدا التثقيف).

### المادة الخامسة: في النصاب والانتخاب والترشح

1. نصاب أي جلسة هو نصف الأعضاء الفاعلين بحضور رئيس الهيئة والنصف زائد واحد بحال غيابه.
2. تجري كل الانتخابات في الاتحاد بالاقتراع السري ويفوز تلقائياً من يحصل على أكبر عدد من الاصوات.
3. في حال التعادل في الاصوات بين المرشحين على أية مسؤولية اتحادية يفوز الأصغر سناً.
4. التصويت على القرارات يتم برفع الايدي، ويفوز الاقتراح الذي يحظى بأكثر عدد من الاصوات.
5. في حال التساوي بالاصوات بين الاقتراحات يرجح صوت رئيس الهيئة القرار الفائز.
6. يجري انتخاب أعضاء الهيئة الادارية للفرع بشكل مباشر على كل مسؤولية.

### المادة السادسة: في الطعن

1. يحق للعضو الاتحادي الطعن في القرارات التي تتخذها هيئته في الهيئة الاعلى منها (فرع محافظة مجلس وطني أو أقسام مجلس وطني أو مكتب تنفيذي مجلس وطني).
2. الطعن يجب ان يتم تسجيله عند الهيئة الاعلى خلال 15 يوم من تاريخ صدور القرار، ويتم البت فيه في الجلسة التي تلي تقديمه.
3. يحق لأي عضو اتحادي طلب إعادة النظر في أي من قرارات المجلس الوطني بناء على اقتراح من موقع من ربع أعضائه بحال تغير المعطيات المرتبطة بالقرار المتخذ.

### المادة السابعة: في الاجراءات المرتبطة بالمجلس الوطني

1. عدد أعضاء المجلس الوطني 35 بالإضافة إلى مسؤولي المحافظات والأقسام المركزية.
2. ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه رئيساً له يتولى الدعوة الى الاجتماعات مرة كل شهرين بطلب من رئيس الاتحاد او المكتب التنفيذي او ثلث أعضاء المجلس الوطني.

3. يرأس رئيس المجلس الوطني الجلسات، وبحال غيابه ينتخب المجلس الوطني أحد أعضائه لترؤس الجلسة.
4. يحق للمجلس الوطني عقد اجتماعاته في المحافظات كافة عند الحاجة.
5. ينتخب المجلس الوطني رئيس الإتحاد ونائبه وأمين السر العام بالاقتراع المباشر ومن ثم ينتخب باقي أعضاء المكتب التنفيذي ليوزعوا لاحقاً المسؤوليات فيما بينهم.
6. يفصل من المجلس الوطني تلقائياً من يتغيب عن ثلاث اجتماعات متتالية دون عذر عن كل غياب، ويجري تبليغ العذر قبل الاجتماع إلى رئيس الإتحاد أو رئيس المجلس الوطني حصراً.
7. بحال شغور أي موقع من المسؤوليات الأساسية الثلاثة في المكتب (رئيس - نائب رئيس - أمين سر عام) يجري انتخاب بديل له في أول جلسة بعد الشغور، ويحق لكل أعضاء المجلس الوطني الترشح بمن فيهم من هم أعضاء في المكتب التنفيذي. وبحال نجاح أي عضو من المكتب إلى هذه المسؤوليات تسقط عضويته من العادية من المكتب ويجري انتخاب عضو مكتب بديل.
8. يحق للمجلس الوطني عقد جلسة كل ستة أشهر لمساءلة المكتب التنفيذي.
9. يقدم المكتب التنفيذي تقارير سياسية وتنظيمية ومالية دورية للمجلس.
10. يمكن تعديل النظام الداخلي للاتحاد بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني.



# الجزء الثاني: الرؤية السياسية والفكرية

## الرؤية والمفهوم

### 1. الشباب

التعريف: تكثر التعريفات التي تحاول مقارنة الشباب عبر ربطهم بالسن أو بالدور أو بالمصالح المشتركة، إلا أن المقارنة الأفضل للشباب هي التي تحاول مقاربتهم بتصنيفهم ضمن الصراع الطبقي فتعني عندهم صفة الطبقة وتعطيهم صفة الفئة العابرة للطبقات والتي تجمعها العوامل المشتركة من السن إلى التجدد، والمصالح المشتركة في العلم والعمل والرفاهية والرياضة والتواصل....

والفئة المعنية تجمعها صفة البحث عن الجديد والسعي الدائم للاكتشاف وهذا ما يعطيها الحماسة المستمرة. فالشباب هم الطاقة في كل المجالات في الحرب والبناء وهم القوة الاحتياطية في أي مجتمع لطاقتهم الفكرية والجسدية.

وما تتصف به الشبيبة أنها فئة مضطهدة تاريخياً وأنها لا تزال بمعظمها تحت سلطان العادات والتقاليد المقيدة بالانتماءات الصغرى.

وأنها ورغم وجود لحظات ايجابية في نشاطها غير قادرة على تلبية حاجاتها الأساسية وعلى التعبير السليم عن تطلعاتها وشخصيتها.

والحاجات تبدأ بالبسيط في حق الشباب في التعرف على بعضهم البعض والتواصل مع الآخر على اختلاف البيئات وكسر الحواجز النفسية والمادية والإعلامية الموضوعية والمفتعلة ليحولوا قيمهم المشتركة إلى قوة فاعلة في المجتمع وتندرج إلى حقهم في صنع واقع مختلف يعيشونه في المستقبل.

في لبنان:

شبابنا هم ركيزة المجتمع وعماد الوطن وبناء مستقبله والأمل الدائم بالغد الأفضل ولكنهم اليوم يعانون من مشاكل خاصة وعامة تتجسد بإثبات الذات ومعرفة الآخر وتكوين الشخصية المتميزة بثقافة مكتسبة ومشاكل عامة اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية تؤدي بهم إلى الشعور باليأس والإحباط والقلق والتوتر وتدفع بهم في نهاية المطاف إلى الهجرة.

شبابنا هم تلك الفئة العمرية الغير محددة بدقة بسبب ارتباطها بالوعي والظروف فوعي الذات كشخصية متميزة مستقلة هي بداية المرحلة والتي بسبب تأخر سن الزواج تمتد إلى أكثر من عمر 35 سنة

أما الذي يميزهم، فهم أكثر فئات المجتمع حيوية وتفاعل مع الأفكار الجديدة ومع القضايا والأحداث التي يعيشها العالم وسبب ذلك يرتبط ارتباطاً محكماً بالذات الشبابية هذه الذات التواقعة دوماً إلى كسر السائد. لأنها ذات رافضة للموروثات كل الموروثات متمردة عليها بسلبياتها وإيجابياتها.

أما دور المنظمات الساعية إلى النضال مع الشباب ومن اجلهم هو في توجيه تمرد الذات نحو إدراكها حقوقها والمطالبة بتأمينها وهذه الحقوق لا تختص بالسكن والعمل وتأسيس الأسرة بل تتعداها إلى حق تأسيس الذات

ومعرفة الآخر واثبات الذات في تفاعلها الاجتماعي وبالتالي الحق في المشاركة في الحياة العامة (الاجتماعية والثقافية والسياسية).

### الشباب في الفهم اليساري

الطبقة تتحدد بعلاقتها بوسائل الإنتاج. أما الوضع الطبقي للشباب فهو وضع ضبابي غير واضح لا يرتبط بالبرجوازية إلا حين تستخدم هذه الطبقة الفئة لدعم سياساتها بتضليلها لذا وجب فك هذا الارتباط وربط الشباب بمصالحهم التربوية الاجتماعية وبالتالي السياسية.

ولكن هل هنالك تقاطع مصالح بين فئة الشباب والطبقة العاملة؟

إن طبيعة الشباب التواقة الى التغيير وتحدي السائد ورفض الموروث كما هو تجعلهم الفئة الاقرب الى الطبقات الثائرة في المجتمع والتي تسعى بدورها من اجل تحسين ظروفها الحياتية وتغيير طبيعة المجتمع القائمة على الاستغلال الطبقي. كما يلتقي الشباب موضوعياً مع برامج التغيير السياسي بحكم انتفاضهم على الواقع الذي يعيشون فيه فيصبح من البديهي تقارب الشباب وانخراطهم في النضال الذي تخوضه الطبقة العاملة والساعو الى التغيير نظراً لتقاطع المصالح بين هاتين الفئتين.

## 2. اليسار

يختلف تعريف مفهوم اليسار تبعاً للموقع السياسي الذي نتعاطى من خلاله ووفقاً للإمكانات الفكرية التي نخترزنها، فاليسار ككلمة باتت الآن في العالم تبتعد عن مفهومها اللغوي لتصبح مفهوماً سياسياً يستخدم في الأدبيات السياسية وفي العلم السياسي بشكل عام.

وفي مفهومه السياسي أيضاً لا يمكن حصر هذا التعريف في نص أو مقال أو كتاب ذلك أن اليسار يعبر عن الحراك السياسي اليومي للأحزاب و القوى اليسارية. فهو كما اليمين بمفهومه العام مؤشر سياسي للحراك السياسي اليومي في المجتمع وللصراع الاجتماعي والطبقي فيه وهو يبتعد كل البعد عن أن يكون فكراً مكتملاً أو عقيدة سياسية.

ولهذا المؤشر خصائص لا يمكن حصرها في بعدها التاريخي فقط وإنما هي مرحلية تبعاً للواقع التاريخي والاجتماعي، ففي القرن الثامن عشر كان مفهوم اليسار مرتبطاً بالطبقة البرجوازية الصاعدة وبشعارات الثورة الفرنسية في العدالة والإخاء والمساواة، أما في القرن التاسع عشر أضيف إلى تعريف اليسار مؤشرات جديدة في النضال الطبقي للطبقة العاملة المتكونة على ضفاف الثورة الصناعية وبات الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية سمة من سمات القوى اليسارية ومع التقدم التاريخي للبشرية ومجتمعاتها تضاف يوماً مؤشرات جديدة لليسار تحدد مستوى النضال السياسي للأحزاب في العالم. وبذلك نخلص إلى القول أن كل حدث تاريخي يضيف إلى اليسار مؤشرات جديدة فيسار الثورة الفرنسية يختلف تماماً عن اليسار ما بعد كمونة باريس العمالية لإختلاف الواقع التاريخي كما وتختلف أولوياته عن يسار الثورة البولشفية، ليس في القول إنتقاص أو تناقض ذلك أن اليسار يرتبط دائماً بمفهوم المهمة السياسية والمرحلية للقوى الاجتماعية التي يحملها التاريخ إلى التغيير.

لقد دخل تعبيرا اليسار واليمين اللغة السياسية في أنحاء العالم وأصبحت تعبيرين سياسيين شائعين ومعبرين عن التناقض التاريخي المصلحي بين الطبقات الاجتماعية في عالمنا المعاصر، حتى أن اليسار بات صفة بعض الأحزاب ودخل إلى أسمائها إلا أن ذلك لم يتخطى بعده اللغوي وكثيراً من الأحزاب لم يبقى منها سوى التسمية كـ"حزب العمال البريطاني"، أو أحزاب اليسار الديمقراطي الأوروبية التي يطغى على خطابها الجانب الإصلاحية المتصالح مع الطبقات والفئات الاجتماعية المسيطرة على مقدرات الدول وعلى سياساتها.

التناقض مع اليمين، التصالح مع الواقع المسيطر، تناقض يبرز الأزمة الحقيقية لدى تعريف اليسار ويجعل من الصعب على أي إنسان أن يعطي معنى دقيقاً وواضحاً عما هو يساري وما هو يميني، لذلك يمكن لنا أن نقسم مؤشرات اليسار إلى قسمين اليسار الحقيقي الثوري الذي يغتني بالجديد في سبيل التحرر الإجتماعي والنضال في سبيل القضايا الإنسانية ويسار رسمي مهادن يختزن التسمية في طياته غطاءً للممارسات السياسية التي تزيد من تهميش الطبقات والفئات المستغلة. ولسنا نحتاج إلى تعريفه باليسار وإنما زيفه يفرضه على المصطلح والمفهوم.

### المؤشرات العامة لليسار:

معرفة اليسار ومفهومه تنطلق أولاً من معرفة اليمين وخصائصه فاليمين يشير عادة إلى القوى المحافظة وبالتالي إلى تلك القوى التي تستمد قوتها من الوضع القائم بكل ما فيه من ترهل لأسباب مصلحة مباشرة أو من خلال التأثير بالفكر السائد والتخوف من التغيير بشكل عام. على نقيض من ذلك يشير اليسار إلى القوى التغييرية والثورية التي تستمد قوتها من الطبقات الشعبية ومن جموع المستغلين والعمال المأجورين وأصحاب المهن الصغيرة وذوي الدخل المحدود ومن الشباب المثقف والواعي ومن خلال التأثير بالجديد من العلوم والأفكار المبدعة في سبيل تغيير المجتمع وتحقيق العدالة الإجتماعية.

يطغى على عالمنا المعاصر سيطرة أحادية للنظام الرأسمالي وما يستتبعه من نظم تابعة تسيطر على مقدرات شعوبها وتصادر إرادتها ويمكن لنا أن نعرض للمؤشرات السياسية التي تحدد دور وأهداف قوى اليسار العالمي واليسار العربي بشكل عام واليسار الوطني المحلي بشكل خاص، إستناداً إلى ما إستعرضناه في مقدمة مفهوم اليسار.

### أ- في المؤشرات السياسية العالمية:

تأخذ قوى اليسار العالمية على عاتقها مهمة النضال في مواجهة التمدد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها التوسعية في العالم، وليس فقط الولايات المتحدة وإنما أيضاً كل حلفائها الذين ينزلون يوماً بعد يوم في مشاريعها وسياساتها الإقتصادية التي تركز المنظومة الرأسمالية وتسعى إلى حماية مصالحها، لذلك فإن سمة اليسار العالمي تبرز في دعم كافة القوى التي تقف في مواجهة هذه المشاريع والوقوف إلى جانب حقوق الشعوب في العيش والحرية والديمقراطية. كما ويناضل اليسار العالمي مع المستغلين في كافة أنحاء العالم. في مواجهة التعسف الأخلاقي للرأسمالية وفي إقتراح الحلول البديلة للعولمة الإقتصادية ..

### ب- في المؤشرات السياسية العربية:

يرتبط اليسار العربي تاريخياً بما يعرف في الأدبيات السياسية بحركة التحرر العربية وما يستتبعها من قضايا تناضل من خلالها الجماهير العربية في سبيل التقدم والتحرر الإقتصادي والإجتماعي من التبعية وفي سبيل تحقيق العدالة الإجتماعية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية والمتعددة، وتعتبر القضية الفلسطينية ذلك البعد المؤسس التي تركز عليها القوى اليسارية العربية في سبيل تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. كما وتضع الظروف الراهنة أمام القوى اليسارية العربية في التوحد لمواجهة الأزمات والإشكاليات المشتركة في بلداننا العربية لذلك فإن وحدة القوى اليسارية العربية شرط أساسي لتعريف اليسار العربي وتوحيد قضاياه المرحلية والمستقبلية نحو بناء يسار عربي موحد.

### ج- في المؤشرات السياسية الوطنية:

يجد اليسار في لبنان جذوره التاريخية في النضال التاريخي للطبقة العاملة اللبنانية وفي أدبيات الحركة الوطنية اللبنانية وتوجهاتها وفي الأحزاب والقوى اليسارية اللبنانية، لم تختلف أهداف اليسار اللبناني في مواجهة الإستعمار الفرنسي في بعده التاريخي وفي مواجهة الإحتلالات المتعاقبة للبنان من قبل العدو الإسرائيلي في

بعده الراهن وقد شكل الصراع مع العدو الإسرائيلي العمود الفقري للمشروع الوطني الديمقراطي اليساري اللبناني متوازياً مع التغيير الديمقراطي نحو دولة العدالة والمساواة و العلمنة.

فلا يمكن لنا أبداً أن نتحدث عن يسار لبناني متحالف مع المنظومة الطائفية اللبنانية لأنه بتحالفه هذا إنما يبرر هذا النظام الطائفي ويساهم في تكريسه، فاليسار اللبناني يجد في مشروعه المتميز عن القوى الطائفية مبرر لوجوده وحاضنة للتغيير في طبيعة هذا النظام.

ما هي الصفات التي تصيغ إنساناً أو حركة باليسارية ؟

- أ- الإيمان بالعلم وبالعلمانية.
- ب- الإيمان بالمساواة بين أفراد الشعوب.
- ت- المناهضة لكافة أشكال التفرقة العنصرية والطائفية والاثنية والجنسية.
- ث- الإيمان بحرية الإنسان.
- ج- الانحياز للفئات المحرومة والعمل على تغيير الأوضاع القائمة المجحفة.
- ح- النضال من أجل وقف الحروب ومناهضة الإستعمار .
- خ- العداء للحركة الصهيونية باعتبارها المحرك الأساس للنزاعات والحروب في العالم.

### 3. الديمقراطية

طبقت أولى الديمقراطيات في أثينا عام 508 ق.م و كان مفهوم الديمقراطية يختصر حينها ب " حكم الشعب بالشعب " ( ديموس أي الشعب و كراتيا اي حكم - بحسب اللغة الإغريقية -) غير أن حكم الشعب في تلك الحقبة كان مشوهاً بحيث اقتصر على 3000 مواطن بعد إقصاء غير المواطنين و المواطنين ممن لا يملكون عقاراً" و العبيد , و الجدير ذكره أن للديمقراطية مقدمات أخرى في حضارات أخرى , فملوك المدن الفينيقية كانوا ينتخبون و لا يتوارثون في الحكم .

الديمقراطية الليبرالية :

إذا الديمقراطية مفهوم حاضر منذ القدم و في كتابات كبار الفلاسفة أمثال أرسطو و أفلاطون و حتى بالتطبيق العملي مثال ديمقراطية أثينا، إلا أن القفزة الأساسية في سياق تطورها حصلت في عصر الأنوار أي في زمن الثورة الصناعية، حيث تعاضم حضور الطبقة البرجوازية في المجتمع كطبقة ثورية حاملة في صيرورتها نمطا إنتاجيا ثوريا و هو النمط الرأسمال، وكان لا بد لهذا التحول المستجد في نمط الإنتاج و شكل الطبقات أن يحمل معه تحولات على مستوى شكل و نظام الحكم من جهة , وعلى المستوى الثقافي و القيمي من جهة أخرى بما يتلائم و مصالح الطبقة الاقوى إقتصاديا و هي الطبقة البرجوازية حينه , فكان أن شكلت الديمقراطية - بمفهومها التقليدي أو بمفهومها المحدث الذي أرسته الثورة الفرنسية و مفكري تلك الحقبة- لباسا مناسباً يحقق مصالح الثورة البرجوازية بحيث يتكسر عبرها مبدأ تقديس الحريات الإقتصادية و تؤمن (الديمقراطية) عبر مبدأ الانتخابات (وفي ظل غياب الحريات السياسية بسبب الإرتهان المعيشي) قناة خصبة تمر عبرها البرجوازية لتمسك زمام السلطة بكافة مفاصلها بما يعكس نفوذها الإقتصادي و يؤمن مصالحها . فكان أن استقر مفهوم الديمقراطية في هذا العصر ( القرن 17, 18, 19 ) على أربعة خصائص :

- 1- حكم الشعب للشعب
- 2- الحريات ( سياسية، إقتصادية ...)
- 3- المساواة أمام القانون
- 4- العدالة

أما الحاضنة لهذه الخصائص فهي الدولة بما تمثله من سلطات تحكمها مبادئ ( الفصل و التوازن و التعاون فيما بينها ) و يقوم بين الشعب في هذه الدولة عقد إجتماعي يعكس الرضى الإرادي للشعب بالعيش وفق هذا النسق .

### الديمقراطية الشعبية :

أما اليساريون فقد كان لهم رأي اخر فقد اعتبروا أن الديمقراطية التي تحدث عنها الليبراليون هي الأداة التي تؤمن حكم الطبقة المسيطرة إقتصاديا أي البرجوازية , فلا يمكن التحدث عن حريات سيما سياسية في ظل إرتهان الفرد بلقمة عيشه، و هذه الحريات تبقى شكلية دون فعالية، بينما الحريات الحقيقية تتأسس على التحرر من الإرتهان المعيشي للذين يملكون أدوات الإنتاج، و إن قاعدة حكم الشعب تصبح فارغة دون حريات سياسية حقيقية و الحريات السياسية بل كل الحريات تنتفي بوجود التبعية الإقتصادية و بالتالي إن من يحكم ليس الشعب بل الطبقة المسيطرة إقتصاديا "المصادرة عبر هذه السيطرة لإرادة الشعب"، أما عن المساواة و العدالة فهي أيضا شكلية، إذ هي عمليا إمكانية تحقق الشيء و ليس تحققه فالقانون مثلا يضمن حق و حرية السكن لكل فرد و لكن معظم الأفراد لا يملكون ثمن شقة و إذا امتلكوا يكون بخس لا يسمح بالإختيار .

ما قصدنا قوله أن الماركسيون اعتبروا أن الحريات و الحقوق التي تكلم عنها الليبراليون تبقى شكلية دون محتوى ما دام هناك تبعية و ارتهان إقتصادي و الديمقراطية الحقيقية لا بد من أن تركز على التحرر الإقتصادي و بالتالي إزالة الفوارق الطبقة ما يؤدي إلى قيام العدالة الإجتماعية بين الأفراد في مجتمع متجانس لا وجود فيه لطبقات إجتماعية، و قد اعتبروا أن ذلك يجب أن يتحقق عبر ثورة تقوم بها الطبقة المستغلة و هي تمثل غالبية الشعب لتقيم دكتاتورية البروليتاريا إلى حين القضاء على الطبقة البرجوازية و إزالة الطبقات و إحلال النظام الشيوعي و تنتفي حينه الدولة بدورها كأداة قمعية بيد البرجوازية. وبهذا تتحقق الديمقراطية الشعبية التي هي مصلحة غالبية الشعب أي الطبقة المضطهدة من طبقة أقلية.

### أي ديمقراطية نريد :

نحن في إتحاد الشباب الديمقراطي منظمة يسارية و يجب ان نبنى الديمقراطية بمعناها الشعبي أي تلك التي تقوم على التحرر الإقتصادي فلا شعب يحكم نفسه و لا حريات و لا مساوات و لا عدالة في ظل إرتهان و إستغلال للإنسان بلقمة عيشه وكذلك نرى أهمية بعض المفاهيم الديمقراطية مثل بالإنتخابات الدورية على كافة المستويات. إن التجارب اللاتينية تقدم نموذجا جيدا نموذج عن أي ديمقراطية ممكن أن تحمل القوى اليسارية فكرست هذه التجارب الانتخابات النيابية والرئاسية والبلدية والمحافظات بشفافية كبرى كما قامت بالاستفتاءات في حين تمضي بنفس الوقا نحو الإشتراكية أي نحو التحرر الإقتصادية وهي تجربة جديدة بالدراسة.

### الديمقراطية في لبنان :

إن الحديث عن الديمقراطية في لبنان يستوجب مساحة أكبر مما يمكن أن توفره مادة في و ثقة بسبب تعقيدات النموذج اللبناني إلا أننا سنكتفي ببعض الإشارات يؤسس عليها بعض الإستنتاجات في إطار التشخيص :

أولاً : مما لا شك فيه ان الديمقراطية بمفهومها الشعبي غير موجودة في لبنان البلد الرأسمالي الممسوك من حيطان المصارف، فالفوارق الإجتماعية صارخة و الإستغلال و الإرتهاق الإقتصادي ضاربين في الأرض تجذراً.

ثانياً : أما عن الديمقراطية بمفهومها الليبرالي فكما هو حال الرأسمالية في هذا البلد التي لم تتكون بالشكل الطبيعي فكانت مشوهة تابعة كذلك حال طبقتها البرجوازية كذلك حال ديمقراطيتها , فالديمقراطية حتى في مفهومها الليبرالي غير واضحة في لبنان بل بتعبير أدق مشوهة فهي ديمقراطية طائفية كما سماها مهدي عامل .

إن الشكل الطائفي للنظام اللبناني يقوض شكل الديمقراطية الليبرالية ليفرغها في كثير من الأحيان من مضمونها و سنكتفي بعرض بعض الملاحظات :

أ- إن الطائفية أولاً تمنع تكون الحاضنة الضرورية للديمقراطية و هي الدولة بشكلها الرأسمالي لتصبح مؤسساتها السلطوية شكلية فارغة من إمكانية ممارسة مهامها في الحكم فيما يحكم مكانها الدول الخارجية و موازين القوى بتحالف مع زعماء الطوائف التابعين لهم , فكيف يحكم الشعب نفسه عبر مؤسسات مجوفة غير قادرة على الحكم.

ب- يغيب العقد الإجتماعي الموجود في الدول الرأسمالية " كركيزة للديمقراطية " بفعل المنطق الطائفي..  
ت- أما عن موضوع المساواة أمام القانون ( أي كما تحدثت عنها الديمقراطية الليبرالية ) يظهر جليا غيابها في الكثير من قوانيننا إذا كان فيما خص المرأة أو قوانين الأحوال الشخصية أو ...

إكتفينا ببعض الملاحظات لنقول أن حتى الديمقراطية بشكلها الليبرالي مشوهة في لبنان لتلحق برأسماليته فنسميها كما سماها مهدي عامل ديمقراطية برجوازية كولونيالية . و هنا نذكر مفهوماً أساسياً لتحقيق الثورة الديمقراطية مستوحاً من المفكر مهدي عامل من كلمة له حول الديمقراطية لنقول: في المجتمعات العربية التي تعيش في نمط الانتاج الكولونيالي لا تتشكل فيها الديمقراطية البرجوازية كما تتشكل في المجتمعات الرأسمالية الاوروبية لأن بورجوازيتنا لم تقوم بثورتها الرأسمالية بعد، ولن تستطيع ان تقوم بها لأنها أتت بعد اكتمال الثورة الرأسمالية في الغرب وبعد أن تم أسرها في حلقة التبعية الكولونيالية، وبالتالي لا تتحقق ديمقراطيتنا إلا بعد كسر حلقة التبعية للرأسمالية وهذه ثورة مزدوجة على الرأسمالية البرجوازية الغربية وعلى البرجوازية الكولونيالية في مجتمعنا.

#### 4. العلمانية

العلمانية هي مفهوم يثير الكثير من الالتباسات ، فمنهم ما يعتبره إلحاداً ويضعه في مواجهة الدين ومنهم ما يختصره بفصل الدين عن الدولة. نحن في إتحاد الشباب نتبنى العلمانية بمفهومها الشامل الذي يركز على إعتبار الانسان قيمة بحد ذاته دون أي إعتبار لدينه أو معتقده أو حتى عرقه او جنسه، وبالتالي النظام والمجتمع العلماني الذي نريده، هو الذي لا يميز بين إنسان وآخر بحسب هذه الأسس وهو الذي يحترم هذا الإنسان ويكفل له حرية المعتقد والإيمان وممارسة الطقوس والشرائع التي تملئها عليه.

لبنان يحكمه دستور مدنيّ وقوانينه وضعية ولذلك تقتصر مشكلتنا مع هذا النظام في تمييزه بين المواطنين على اساس طائفي. هذا التمييز يتجلى في ثلاث مجالات رئيسية هي:

- في التمثيل السياسي والوظيفي.
- في قوانين الأحوال الشخصية

- في السياسات والقوانين المتعلقة بالتربية.

هذا يدفع بنا للعمل المطالب بإلغاء الطائفية السياسية والوظيفية، وإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية، و بإستبدال التعليم الديني في المدارس ( الموزع حسب الطوائف) بتثقيف ديني شامل وموحد و بتوحيد كتاب التاريخ بالإضافة إلى سياسة تربوية شاملة تمضن تنشئة أجيال لديها الوعي والإنماء الوطني.

بالإضافة الى هذا العمل المطلبي، هناك العمل المرتبط بنشر الوعي في مجتمعنا وخاصةً بين الشباب لحثهم على تجاوز الانتماء الطائفي نحو الانتماء الوطني والفضاء الانساني الاوسع. هذا العمل يتم احياناً بشكل مباشر من خلال ندوات وورش عمل و غيرها وأحياناً بشكل غير مباشر من خلال خلق مجالات للتفاعل والتشارك ومن خلال تقديم نموذج آخر للعمل والتفكير عن ذلك السائد في مجتمعنا، وهذا دور يقوم به الاتحاد كمنظمة ويقوم به الاتحاديون كافراد ومواطنون.

العمل المطلبي الهادف الى إستبدال النظام الطائفي بنظام علماني، والعمل الهادف الى نشر الوعي في مجتمعنا لجعله ستجاوز الطائفية، يتكاملان ويتزامنان ولا يجوز أن ندخل في متاهة أسبقية النصوص أو النفوس.

يقال أن في لبنان الكثير من الطائفية والقليل من الإيمان، وهذا صحيح، فنحن في اتحاد الشباب الديمقراطي محاربتنا هي لهذه الطائفية التي نعتبرها دون غيرها نقيضاً للعلمانية.

# رؤيتنا السياسية

## 1. في الوضع الدولي:

حملت السنوات القليلة الماضية الكثير من التطورات على مستوى السياسات العالمية حيث تشير كل المعطيات إلى المزيد من الأطماع الامبريالية بالتوسّع والسيطرة، وقد ترافقت معها التوترات الأمنية والاحتلالات والحروب والغتن والحصرات والتدخلات والضغطات تحت ذرائع مختلفة. فالحرب على الموارد الطبيعيّة وطرق نقلها والهيمنة على الأسواق تصاعدت بشكل متدرّج إلى أن وصلت حدّ الصدامات والنزاعات المخيفة، مع استمرار النظام الاقتصادي والسياسي العالمي على طبيعته القائمة على الإستغلال والربح السريع دون أيّ اعتبار لمستقبل العالم ولمصالح الشعوب. فالنفت الذي تكوّن في باطن الأرض على مدى ملايين السنين والذي تمّ استهلاكه من قبل الإنسان خلال عقود من الزمن، شارفت مراحل نضوبه خلال عقود قليلة، حتّى بات يشكّل اليوم جوهر الصراع بين القوى المسيطرة، بدءاً من الخليج وفنزويلا والسودان والعراق وإيران وبعض دول أفريقيا وصولاً إلى آسيا الوسطى وروسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك على خطوط الأنابيب التي تربط مراكز الإنتاج في الدول المذكورة بمراكز الإستهلاك في الدول الرأسماليّة الكبرى. لهذا شكّل النفط مصدر الحروب والتوترات في معظم حروب العقد المنصرم وسيشكّل مصدراً للمزيد منها في العقود القادمة.

وفي الوقت الذي تشنّد فيه الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي منذ بضعة أعوام حتّى اليوم، حصل الإنهيار الكبير في بعض الإقتصادات الأوروبيّة مترافقاً مع ضمور الإقتصاد الأميركي.

في هذا السياق أثبتت السنوات الماضية عن عدوانيّة أميركيّة تجاه شعوب العالم لا تتغيّر ولا تتبدّل مع تبدّل الوجوه. وما تحمله السنوات القادمة لن تكون سوى امتداداً لما نشهده من عنجهيّة وعدائيّة أميركيّة متفلّته منذ أن انهار الاتحاد السوفياتي حتّى يومنا هذا. فكلّ الحروب الكبرى والإعتداءات العسكريّة التي شهدناها خلال السنوات الماضية كانت الولايات المتّحدة طرفاً حاسماً فيها بما فيها الحروب التي يخوضها العدو الصهيوني في منطقتنا من أجل تعميق السيطرة وإقصاء كل من يعترض طريقها في التحكّم الأحادي بمقدّرات العالم.

إنّ منظومة السيطرة والتحكم الإمبرياليّة تتألّف من سلّة متكاملة من المؤسّسات الأمنيّة والسياسيّة والعسكريّة والإقتصاديّة، منها على سبيل المثال لا الحصر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الثماني الكبرى ومجموعة العشرين الكبرى ومنتدى "دافوس" ومنظّمة التجارة العالميّة وحلف الناتو وقوات حفظ السلام الدوليّة والهيئات القضائيّة الدوليّة (محكمة العدل الدوليّة في لاهاي - المحكمة الدولية من أجل لبنان) والمؤسّسات/العصابات الأمنية التي تدرّب المرتزقة مثل "بلاك ووتر العالمية"، بالإضافة إلى المساعي الحثيثة للسيطرة على هيئات الأمم المتّحدة وتسخير مجلس الأمن فيها من أجل تنفيذ مصالح ومآرب الدول الإمبرياليّة وتكثّلها.

كما برز في السنوات القليلة الماضية دور متصاعد للاتّحاد الأوروبي الذي يعمل على تعميق سيطرته واستغلاله على مستوى أوروبا بشكل عام وتحديدًا على دول أوروبا الشرقيّة، ويمتد نفوذه إلى الجوار الأوروبيّ أيضاً، وهو ما يجعل منه ومن دوله الكبرى مثلاً لا يختلف في غاياته وأهدافه عن المطامع الأميركيّة في السيطرة، وإن كانت لا تزال في مرحلة أقلّ عدوانيّة وأقلّ وضوحاً على مستوى التدخل الحربي والعسكري. فبريطانيا ما زالت الحليف الداعم والتابع للولايات المتّحدة الأميركيّة بهدف الحصول على حصّة من الثروات المستتلبة، فيما تسعى فرنسا



إلى الحفاظ على دور سياسي واقتصادي في مستعمراتها السابقة في إفريقيا وفي المشرق العربي. ولعل المثال الأبرز هو السعي الحثيث من قبل الإتحاد الأوروبي لضم أوكرانيا إلى منطقة نفوذه السياسي من خلال الدهم الواسع للمنظمات المأجورة (باسم المجتمع المدني) والوعود بالمساعدات المادية والدعم السياسي والإعلامي للفئات المعادية لمصالح الإتحاد الروسي في هذا البلد أو ذاك منذ سنوات عديدة حتى وقتنا الراهن.

أمّا حلف شمال الأطلسي - الناتو فهو الشكل الأكثر تعبيراً عن نوايا وأطماع الدول الرأسمالية العالمية وسعيها إلى تحقيق أهدافها بالوسائل الأمنية والعسكرية الإجرامية الدموية. ويشكّل الناتو نقطة الالتقاء بين المصالح الأوروبية والأميركية وعملها الميداني المشترك، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى وأبرزها تركيا. ولم يكن الدور الذي لعبه الناتو منذ انهيار المنظومة الاشتراكية حتى اليوم سوى دور شرطي العالم ومحققه وقاضيه ومنقذ الأحكام في الوقت عينه. فمِنذ حرب العراق الأولى، وحرب تفتيت يوغوسلافيا وحرب الصومال في التسعينيات، مروراً بحرب أفغانستان واحتلال العراق والتدخل المباشر في ليبيا كان الناتو أداة التنفيذ والسيطرة للدول الإمبريالية الكبرى.

وفي هذا الإطار نرى أنّ دور مؤسّسة التجارة العالمية المواكب لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين قد لعب دوراً محورياً في فتح أسواق العالم أمام منتجات بعض الدول المسيطرة، ممّا هدم صناعتها وزراعتها وحولها إلى أسواق مفتوحة، فيما زاد في الوقت عينه الحواجز والعوائق أمام تنقل اليد العاملة باتجاه دول الشمال، ما أدّى إلى تفاقم الأزمات التي تعانيها الدول النامية لجهة تراجع الإنتاج وتضاعف نسب البطالة. وما الأزمات التي حدثت في منطقتنا والتي أدّت إلى انفجار الإنتفاضات الشعبية على الأنظمة القائمة إلا إحدى نتائج تحرير الأسواق والتجارة ورفع الدعم عن القطاع الإنتاجي في هذه الدول بعد انضمامها إلى منظّمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتجارة الحرّة مع تركيا وغيرها من الدول.

أمّا على المستوى السياسي والاقتصادي فقد برزت عدوانية متصاعدة أيضاً خلال السنوات الماضية، حيث تمّ تشديد العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية وإيران، ما يشير إلى وجود نوايا عدوانية مستقبلية على هذين البلدين دون استبعاد احتمالات الحرب العسكرية. كذلك استمرت العقوبات على كوبا التي صمدت رغم الحصار، واستمر العمل بقانون محاسبة سورية في الكونغرس الأميركي. أمّا السودان فجرى تقسيمه وإضعافه نظراً للمقدّرات الهائلة التي تحتجزها أراضيه سواء على مستوى المواد الأولية أو المياه أو الأراضي الزراعية وذلك بعد أن ذهب السودان شرقاً تجاه التعاون الاقتصادي مع الصين. وفي القارة الإفريقية فرضت عقوبات بريطانية ودولية على زيمبابوي التي قارب شعبها المجاعة نتيجة هذه العقوبات. كذلك تعرّضت فنزويلا والإكوادور وغيرها من دول أميركا اللاتينية إلى حملة واسعة من التهديد والترهيب بهدف إخضاعها، بعد أن سارت هذه الدول على طريق الإستقلال الاقتصادي. وقد تمثّل آخر التهديدات بضرب سورية صاروخياً تحت ذريعة استخدام الأسلحة الكيميائية، في محاولة لفرض عمل عدواني، أجهض قبل ولادته.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الدور الروسي الآخذ بالصعود واكتساب أوراق القوة العسكرية والسياسية والاستراتيجية، هو دور جديد يختلف بمضمونه عن الدور السوفياتي التاريخي، حيث تقوم روسيا اليوم بأداء دور الدولة الرأسمالية الطامحة لتثبيت حضورها في محيطها الجغرافي. وكان ملفتاً استخدام روسيا لحقّ النقض في مجلس الأمن لعدّة مرّات بعد أن كانت تمتنع عن ممارسة هذا الحقّ بظلّ السيطرة الأميركية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. ولم تتوانّ روسيا عن استعادة دورها في تسليح ودعم القوى الحليفة لها حيث ارتفعت بشكل ملحوظ وتيرة بيع الأسلحة الدفاعية إلى كلّ من إيران وسورية والهند وفنزويلا والجزائر وأنغولا وفيتنام وغيرها من الدول. فيما تقف الصين خلفها في القضايا الدولية البعيدة عنها مثل كلّ قضايا منطقتنا، فيما تفرض نفسها بقوة ودون أيّ

تردّد في تكريس نفوذها في محيطها سواء في المسألة الكوريّة أو في الهند الصينيّة أو في بعض دول إفريقيا، حيث تمتلك استثمارات ومصالح أصبحت توازي الدور الأميركي في بعضها. وفي الوقت الذي دخلت فيه الدول الرأسماليّة في أزمتها حافظت الصين على نسب نمو هي الأعلى بين الدول الكبرى وأصبحت الدول الثانية على مستوى الإقتصاد العالميّ متخطيّة اليابان وألمانيا ممّا وسّع من قدرتها على التحرك والمناورة على المستوى الإقليمي في آسيا خصوصاً.

على الجانب الآخر تقف شعوب هذا العالم وتتجح في العديد من الأماكن في تحقيق مكتسبات وانتصارات تشكّل شعاع أمل لمستقبل يمكن أن يكون مختلفاً عمّا نعيشه اليوم. فأميركا اللاتينيّة بمعظم دولها أصبحت مسرحاً حقيقياً لصراع الأفكار بين الإشتراكيّة والإستقلال والتحرّر من جهة، وبين الطغمة الماليّة والعسكريّة ومن يقف وراءها من جهة أخرى مع الإشارة إلى الانتصارات العديدة التي حققتها الحركات النضاليّة هناك، كما حصل في فنزويلا والإكوادور وبوليفيا ونيكاراغوا بشكل كلّي وفي البرازيل والبارغواي بشكل جزئي. كذلك سجّلت العديد من الإنتصارات لعدد من الشعوب، فليست مقاومة الشعب العراقي للاحتلال الأميركي ودفعه لسحب جيشه إلى تكبات خارج المدن سوى ترجمة لهذه النضالات.

كذلك تتصاعد حركة النضال في العديد من الدول الإفريقيّة ضدّ عمليّة نهب ثرواتها واستغلال مواردها وكان آخرها في جنوب أفريقيا حيث عاد اليسار إلى الحكم مجدّداً، رافعاً شعارات تأميم مناجم الذهب والماس والصناعات الثقيلة، وواضعاً برنامجاً لنشر التعليم والغذاء والنقل لكلّ مواطنيه. في الوقت نفسه يشهدّ عود الحركات التقدميّة في بعض دول أوروبا خاصّةً في اليونان وقبرص والبرتغال، حيث تقوم النقابات والأحزاب اليساريّة بحركة ملفنة استطاعت من خلالها استعادة موقعها الشعبي التاريخي.

هذا الحراك العالمي الصاحب سواء على مستوى ارتفاع وتيرة الإعتداءات والحروب والحصار والتدخلات الخارجيّة أو على مستوى حركة المواجهة العسكريّة والسياسيّة ضدّها، لن تتراجع حدّته خلال المدى المنظور ما يضعنا أمام مسؤوليّات كبيرة في مواكبته والمشاركة في موقعنا الطبيعيّ داخله ضمن طاقاتنا المتوقّرة.

## 2. في الوضع العربي:

لم تكن الأحداث التي شهدتها العالم العربي، معزولة عن المسار التاريخي لتطوّر الإمبرياليّة العالميّة، كما أشرنا سابقاً، فمعظم الأنظمة العربيّة هي أنظمة تابعة لها، وخاصّةً على المستوى الإقتصادي، فتفجّر الأزمة في المركز الرأسمالي كان له التداعيات الكبرى والأكثر وضوحاً في دول الأطراف.

فالمجتمعات العربيّة عاشت تحت نير أنظمة تفنّنت بالقمع والتضييق على كلّ مستويات الحياة الإجماعيّة، والتقت على المكتسبات الحقوقية والإجماعيّة والسياسية التي ناضلت من أجلها الطبقات الكادحة. وتخلت معظم هذه الأنظمة عن الصراع العربي - "الإسرائيلي"، فعقدت مع العدو الصهيوني معاهدات سلام مذلة، منها ما ظهر معلناً ومنها ما كان خلف الستار، فأصبح المواطن العربي فاقداً لمعنى الكرامة والحرية، وهذا ما دفع بشعوب العالم العربي للإنتفاض بشكل فاجأ الإمبرياليّة الأميركيّة، خاصّةً انتفاضتي تونس ومصر، إلا أنّها سرعان ما عدّلت بمخططاتها لتواكب الواقع الجديد الذي فرض عليها، وتمكّنت سريعاً من استعادة المبادرة في ظلّ غياب البديل الثوري وتمكّن قوى الإسلام السياسي تنظيمياً، وهي القوى التي وجدت فيها الإمبريالية الحليف الأكثر

تماهياً مع مخططاتها الجديدة. فدعمتها لاستلام السلطة دون القدرة على الإجابة عن أسئلة الجماهير المنتفضة، ما ترك الباب مفتوحاً أمام عودة الجماهير إلى الشارع.

إذن، العالم العربي اليوم، يشكّل الميدان الرئيسي، حيث يشهد حراكاً شعبياً منذ عدة سنوات في وجه النظام الرسمي العربي بكلّ مفرداته رغم هشاشة البدائل ما يعيد إلى الأذهان زمن انهيار الإمبراطورية العثمانية والهجمة الإستعمارية اللاحقة آنذاك، التي قسّمت عالماً العربي إلى كياناته الراهنة، وتناشمت المصالح والنفوذ فيه، وفي سياق استنباط صورة هذا النهج الإستعماري، فإنّ الوضع يتّجه إلى مزيد من التقسيم، بهدف تفتيت المفتت وتجزئته المجزأ.

#### في الوضع التونسي:

كانت تونس الشرارة الأولى التي تعمّدت بدماء أحد شبابها "البو عزيزي" في وجه النظام الذي كان قد فقد كلّ مشروعيتها على كلّ المستويات الإقتصادية والإجتماعية والوطنية (علاقات تطبيع مع العدو الصهيوني)، فلم يكن يملك أي حلّ للأزمة المستعصية، سوى القمع. في المقابل، لم يعد يملك الشعب التونسي وبخاصة الشباب منه خياراً، سوى لأن ينتفض، ممّا فتح أفقاً سياسياً جديداً، حيث بدأت واستمرت المعركة بين قوى رجعية تحاول الحفاظ على النظام القديم وبين قوى تقدمية يسارية تسعى بمعظمها لبناء نظام أفضل. ومن النضالات الأساسية التي خاضتها، هي عملية استنهاض اليسار والقوى التقدمية ودفعها إلى تطوير خطابها ليطال الهموم الأساسية السياسية والإقتصادية والمعيشية للفئات الشعبية، ونحن إذ نعلن وقوفنا إلى جانب القوى التقدمية والثورية في معركتهم السياسية ضدّ حركة النهضة الرجعية وحلفائها والولايات المتحدة من خلفهم، الذين اتخذوا قراراً بانتهاج سياسة التصفية للرموز الوطنية والتقدمية، فعمدوا إلى اغتيال المناضل اليساري "شكري بلعيد" والمناضل التقدمي "محمد البراهمي"، واتخذوا قرار انتهاج سياسة الإستئثار بالسلطة وإقصاء الوطنيين عن المشاركة في صناعة مستقبل تونس، ما أدّى إلى عودة الشعب مجدداً إلى الشارع، طارحاً مجدداً الشعارات التي قامت من أجلها الثورة، والتي تتمثل بالمطالبة بعودة الحياة الديمقراطية والمطالبة بالحريّات وتحقيق العدالة الإجتماعية، والرافضة لخطاب التيار الإسلامي الرجعي المتطرف في أفكاره وسلوكه. ولا بد من الإشارة إلى الانجازات التي تحققت في تونس لناحية إقرار دستور مدني متقدم وإجبار تبار الاسلام السياسي على التراجع والقبول بمشاركة الآخرين في الحكومة، ولم تكن هذه الخطوات لتتحقق لولا وحدة اليسار التونسي بأحزابه وتياراته وقوة المنظمات النقابية (اتحاد الشغل واتحاد الطلاب) واصطفاهم في مسار نضالي جماهيري موحد. هذا التحالف هو من الدروس التي يجب الاقتداء بها في التجربة التونسية.

#### في الوضع المصري:

أمّا مصر، الدولة الأكبر من حيث عدد السكّان في العالم العربي، والتي عاشت ولا تزال تعيش حالة غليان شعبي فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على فضاءها السياسي من خلال دعمها وإيصالها للإسلام السياسي إلى الحكم، نظراً لما تحويه هذه القوى من برجوازية تسعى للحفاظ على مصالحها الإقتصادية، ومستعدة للتعاون مع المشروع الإمبريالي، ومع كيان العدو "الإسرائيلي"، كذلك في تقديمها ضمانات بعدم المساس بكافة الاتفاقيات السياسية والإقتصادية والأمنية (كامب ديفيد مثلاً)، ونظراً لقدرة هذه القوى على مواجهة القوى الثورية التي تحمل البرنامج الحقيقي للتغيير، والتي تحمل مشاريع العدالة والحريّة والوحدة، وتعبّر بشكل حقيقي عن مصالح الفئات الشعبية وهذا ما يهدّد المشروع الإمبريالي في المنطقة.

في المقابل غابت القوى الثوريّة ولم تسعَ بشكلٍ جدي لبناء الوحدة فيما بينها، ولم تشكل جبهة واحدة للنضال في مواجهة ما يحاك لمصر من قبل الإخوان المسلمين وأسيادهم الولايات المتحدة الأميركيّة. إلا أنّ حدّة التناقضات الطبقيّة في مصر، فرضت نفسها وبقوة، لدرجة أنّ القوى الاسلاميّة التي وصلت إلى الحكم لم تتمكّن من الصمود في الحكم طويلاً، لأنّها لم تتمكّن من الإجابة عن أسئلة الجماهير ولم تستطع معالجة مشاكلها، وذلك ليس بحكم فشل خيارات أو نقص في الرؤية، بل بحكم بنية هذه القوى وموقعها الطبقي، وبالتالي شكّل سقوط مشروعها في سنة واحدة انتصاراً كبيراً جديداً للشعب المصري، ممّا أعطى قوى التغيير الثوري فرصة جديدة، تمكّنها من طرح بديلها، لتمضي بمستقبل مصر نحو الأفضل. وبعد التجمع الجماهيري الهائل في 30 يونيو والذي يعد من أكبر المظاهرات في التاريخ تمكن المصريون من توجيه الضربة القاضية لتيار الإخوان المسلمين وانتزعوا بنضالهم مكاسب سياسية تحاول المؤسسة العسكريّة اليوم تجيئها لمصلحتها. ونظراً إلى الفارق الشاسع في الإمكانيات المادية والإعلامية والتنظيمية مع القوى والتيارات التقدمية والوطنية، استطاعت المؤسسة العسكريّة الهيمنة على السلطة، إلا أنّها تبقى محاصرة بمطالب الجماهير المصريّة التي لن تتوانى عن استعادة الشارع عند التعرض لحقوقها الأساسيّة. وفي هذا الإطار تقع على التيار اليساري والتقدمي المصري مسؤوليّة تاريخية للتوحد والنضال من أجل دولة مصريّة تستعيد مكانها الطبيعي في الصراع العربي الإسرائيلي إلى جانب قوى المقاومة، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعيّة في الداخل المصري وبناء الدولة المدنيّة الديمقراطيّة الحديثة.

#### حول الوضع الفلسطيني:

يستمر الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينيّة مستخدماً التفوق العسكري والدعم المادي والسياسي والمعنوي من القوى الإمبرياليّة وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأميركيّة، فيشنّ الحروب ويرتكب المجازر ويمارس الإعتقال التعسّفي والفصل العنصري بشكل ممنهج لإحكام سيطرته على كلّ الأراضي الفلسطينيّة.

وقد أدّى استمرار سلطة العدو بسياسة الإعتقال، إلى ازدياد عدد الأسرى في سجونها، حيث تجاوز عددهم الـ 11 ألف أسير فلسطيني، بينهم مجموعة كبيرة نفّذت إضراباً عن الطعام لأشهر طويلة من أجل الحرّيّة.

وتعتبر قضية الأسرى قضية نضاليّة واجبة وأساسيّة ومن صلب الصراع مع هذا العدو، حيث يجب تدويلها، بهدف استقطاب الرأي العام العالمي وحشده إلى جانب الشعب الفلسطيني، وبالروحيّة عينها، يجب النضال في الملف المتعلّق بجدار الفصل العنصري الذي تبنّيه قوّة الاحتلال والذي يشكّل فاصلاً بين البلدات والمدن الفلسطينيّة ممّا يحوّل الضفّة الغربيّة إلى سجن كبير بين الجدار والحواجز العسكريّة والمستوطنات الصهيونيّة.

في السياق نفسه، تعتبر الحرب العدوانيّة الأخيرة على غزّة في مطلع عام 2011، وقبلها عدوان عام 2008، ثمّ الإعتداءات المتكرّرة حتّى اليوم، محاولات لكسر مقاومة الشعب الفلسطيني وإخضاعه للشروط الصهيونيّة، لكنّ المقاومة الفلسطينيّة بمختلف فصائلها أظهرت صلابةً في المواجهة بعد أعوام من التحضير والتدريب والتسلّح من صدّ العدوان والصمود بوجه الوحشيّة الصهيونيّة، رغم سقوط آلاف الشهداء والجرحى، مترافقاً ذلك مع حاضنة شعبيّة للمقاومة لعبت دوراً أساسياً في عمليّة الصمود. وممّا لا شكّ فيه أنّ تمكّن المقاومة من ضرب عاصمة العدو الغاصب بصواريخ متوسّطة المدى، شكّل مرحلة تاريخيّة جديدة من الصراع مع العدو الصهيوني حيث لم يعد هو أيضاً بمأمن من ضربات المقاومة رغم الاختلال الشديد في موازين القوى.

على صعيد آخر يعاني اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الشتات، وضعاً اقتصادياً واجتماعياً سيئاً في لبنان، حيث تُمنع عنهم الوظائف في عشرات المهن، كما يمنع عنهم حقّ التملك والبناء، ممّا يضعهم في وضع سكني مزّر داخل مخيماتهم التي تفتقد أدنى مقومات الصمود الأساسية بسبب الإهمال الكبير من قبل الدولة اللبنانية. لذا يعمل الإتحاد مع المنظّمات الفلسطينية الصديقة في النضال من أجل منح حقّ العمل للفلسطينيين وإعطائهم حقوقهم المدنيّة، وكذلك من أجل تعزيز تقديمات التعليم والإستشفاء من خلال الدولة اللبنانيّة ووكالة غوث اللاجئين.

إنّ النضال من أجل القضية الفلسطينية هو نضال أساسي، وعليه، يؤكّد الإتحاد على دعمه المطلق للمقاومة الفلسطينية كخيار استراتيجي من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلّة وعاصمتها القدس على كامل التراب الوطني الفلسطيني والقضاء على الكيان الصهيوني. ويؤكّد مواصلته في العمل على حشد الدعم للشعب الفلسطيني في قضاياها العادلة وعلى رأسها قضية حقّ العودة لكلّ اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات وقضية الأسرى في سجون الإحتلال.

### حول سوريا:

إن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي طبّقها النظام السوري في العقد الاخير، ومعظمها بإيعاز من صندوق النقد الدولي، والتي تدعو إلى تقليل دور الدولة في الاقتصاد وتعظيم دور القطاع الخاص، أدت إلى إفقار الفئات الشعبية وخاصة في الأرياف التي شهدت حركةً متصاعدة من النزوح نحو المدن. فالتحويلات في السياسة الاقتصادية أتاحت للبرجوازية السورية الحاكمة أن توسع سيطرتها واستغلالها فراكمت ثروات كبيرة وأصبحت طموحاتها مرتبطة بخصخصة القطاع العام والتقليل من شأن التنمية في الأرياف. وهذا ما أدى الى نمو حصة القطاع الخاص ليمتلك أكثر من 70% من الدخل الوطني وتزايدت نسب البطالة بشكل سريع لتصل إلى حوالي 30%، فضربت القطاعات الوطنية المُنْتِجة في الصميم ونمت العلاقات الريعية على حساب القطاعين الزراعي والصناعي، فتمركزت الثروات بيد شريحة صغيرة، إلى جانب التقييد المستمر للحريات السياسية والحزبية والنقابية بما فيه على القوى الوطنية التي تعترف بها الدولة السورية. هذه الظروف مجتمعة شكلت الأرضية التي أدت إلى الانفجار الشعبي. وهكذا بدأت الأحداث بتحركات شعبية مطالبة بالديمقراطية والحرية والمساواة وكانت سلمية لعدة أشهر، وكان يمكن أن تتطور إلى حراكٍ تقدمي تغييري حقيقي. إلا أن التدخل الشرس لبعض الدول الخارجية ودفعها باتجاه تسليح مجموعات واسعة من المقاتلين المتطرفين من الداخل والخارج، وكذلك الحلول الأمنية الخاطئة التي اتبعتها النظام منذ بدء التحركات أدت إلى تحول الحراك الشعبي مع مرور الوقت إلى حالة اقتتال داخلي حصدت مئات آلاف القتلى والجرحى قتيلاً و4ملايين نازح وخسائر هائلة في الاقتصاد.

في ظل هذه الحرب الدموية الطاحنة يزداد الغرز الطائفي وتزداد معه الأخطار المحدقة بالبلاد وصولاً إلى طروحات تقسيم سوريا جغرافياً وفتحيتها إلى دويلات.

ومن الضروري الإشارة إلى أن كل الجماعات التكفيرية والمتطرفة التي تروع الشعب السوري هي مجموعات ممولة ومسلحة ومدربة من قبل الولايات المتحدة الأميركية بأدوات سعودية وتركية من أجل ضرب سوريا وإضعافها وذلك بسبب دعمها للعديد من قوى المقاومة في المنطقة وقد بدا ذلك جلياً منذ عدوان تموز 2006 على لبنان. إن هدف التدخل الخارجي في سوريا ليس أبداً رحيل النظام أو بقاءه بقدر ما هو ضرب للدولة السورية ومؤسساتها ووحدة أراضيها وشعبها بهدف إخراج سوريا من دائرة التأثير في المنطقة وأيضاً ضرب بنية الجيش السوري وتدمير

ترسانته العسكرية بهدف تعزيز التفوق الاستراتيجي للجيش الصهيوني في المنطقة. كذلك يبقى مشروع مصادرة القرار الاقتصادي والسياسي قائماً سواء من خلال الحرب أو من خلال مشروع إعادة الإعمار المطروح في سوريا بعد الحرب.

أمام هذا الاستعصاء لا بد للخطاب الوطني أن يجد لنفسه مكاناً من حيث جمعه ما بين المستويين الوطني والإجتماعي على قاعدة حق الشعب السوري في التغيير السياسي والاصلاح الاقتصادي ورفض التدخل الخارجي ومواجهة المشروع الامبريالي في المنطقة. إنه المنطق الموضوعي من الصراع، وهو ما فرض هذا الوضع المأزقي في سوريا، فلا خيار في سوريا، ولا في أي دولة عربية، أو في أي من الدول التابعة، لا خيار سوى الجمع ما بين الوطني والإجتماعي. من هنا ضرورة طرح الشعار القادر على أن يجمع ما بين الدفاع عن الوطن وما بين السير نحو خيارات ديمقراطية شعبية تبني الدولة المدنية العادلة الوطنية المقاومة التي تركز على طاقات شعبها ولمصلحة النمو والتقدم والتطور، والفرز ما بين القوى على أساس هذا الطرح.

### حول الدول العربية الأخرى:

شهدت ليبيا التي عانى شعبها من الفساد والاستئثار بالسلطة، حراكاً شعبياً خاصة في شرق البلاد، استثمرته بشكل متسارع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، بهدف إعادة ترتيب منطقة شمال إفريقيا، نظراً لما تشكّله من مخزون نفطي ومصدر مهم للطاقات البديلة، ونظراً لأنها تشكل بوابة عبور إلى إفريقيا، مما يسهل في عملية الإلتفاف على المصالح الروسية - الصينية التي أصبحت تشكل تهديداً لها. وانطلاقاً من ذلك بدأت الولايات المتحدة من خلال ليبيا، المرحلة الثانية من مخطّطها القديم الجديد، ألا وهو تقسيم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإغراقها في حروب داخلية، ومن ثم السيطرة على منابع النفط فيها وسرقتها دون حسيب أو رقيب، وهذا ما حدث ويحدث فعلياً، فبعد التدخل العسكري المباشر لقوات الحلف الأطلسي (الناتو) في ليبيا، سعت القوى الامبريالية لتعزيز مواقع حلفائها في إدارة البلاد. وها هي ليبيا تعيش اليوم حالة من الحروب المتنقلة في ظل غياب تام للدولة وأجهزتها (الإغتيال المستمر لقيادات السلك العسكري والسلك القضائي ورموز الصحافة) مما يفتح الباب أمام احتمالات خطيرة بدأنا نشهد بعض مظاهرها، من خلال الحديث عن حكم ذاتي لبعض المناطق، وصولاً إلى طريق الاستقلال التام، وهذا يعني بأن المشروع الأمريكي في ليبيا أخذ في التحقق، من هنا فإن المهمة اليوم تكمن في الدفاع عن وحدة ليبيا كدولة عربية والدفاع عن حقّ شعبها في استثمار كل الثروات الطبيعية الموجودة في أرضه في سبيل تطوّره وتقدّمه، والمطالبة بالانكفاء الفوري للناتو عن ليبيا.

وأمام هذه المتغيّرات سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب وضعها في الخليج، بعد أن وصل الحراك الشعبي إلى اليمن الذي يشكّل خاصرة النظام السعودي، كذلك إلى البحرين وهو ما يهدّد بانتقال الأزمة إلى كافة دول الخليج، مما يهدّد المصالح الأميركية (نفط وقواعد عسكرية وأسواق). وعليه سارعت السعودية لتأمين انتقال رأس السلطة في اليمن والحفاظ على المكاسب السياسية التي تتمتع بها فيها، رغم التضحيات الكبيرة التي قدّمها الشعب اليمني بحراكه في مواجهة سلاح النظام. أما البحرين فشهدت تدخلاً مباشراً من قبل الجيش السعودي تحت مسمى "قوات درع الجزيرة" فقمعت الحراك الشعبي دون أن يتحرك مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة بأي ردة فعل على هذا التدخل القمعي في إثبات واضح على تسيّس هذه المؤسسات تبعاً لمصالح الدول المسيطرة. فيما يستمر الحراك المدني البحريني ويرفع شعارات المشاركة الاقتصادية والحقوق الاجتماعية والمأسسة والإصلاح الديمقراطي ووقف التجنيس. ومن المهمات الأساسية المطروحة أمام الحراك

البحريني مسألة عدم مذهب الصراخ السياسي كما تريد الدول المجاورة بل الحفاظ على الهوية التغييرية المدنية المطالبة بإصلاحات تستفيد منها كافة فئات الشعب البحريني.

إذن، هي العاصفة الشعبية التي امتدت رياحها إلى مختلف البلاد العربية، من الأردن التي تعيش حالة من الغليان الشعبي، حيث يعاني الأردنيون من أزمة معيشية عميقة نتيجة الارتفاع العشوائي والمستمر للأسعار بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية تطبيقاً للسياسات النيوليبرالية، وحيث يستمر التضيق على النشاط السياسي الحزبي والشبابي فيها، مروراً بالعراق الذي ونتيجة للإنتصار الذي حققه شعبه بمقاومته للاحتلال وطرده من أراضيه، تُدفعُ الإدارة الأمريكية الثمن من خلال ضربها لاستقراره السياسي والأمني عبر التفجيرات الدموية اليومية التي تنفذها أجهزتها الإستخباراتية وعملائها من الجماعات التكفيرية، وصولاً إلى المغرب والجزائر وغيرها من البلدان التي ترتفع فيها وتيرة النضال المطلبي والسياسي باتجاه العدالة الاجتماعية والتغيير السياسي.

### 3. في الوضع اللبناني الداخلي:

نشأ الشكل الطائفي للنظام اللبناني في القرن التاسع عشر أيام نظام المتصرفية والقائمقامية على أسس شراكة مذهبية في منطقة جبل لبنان أخفت وراءها تحالفاً إقطاعياً مسيطراً آنذاك. أما "لبنان الكبير" الذي نعرفه اليوم فلم يأت سوى ثمرة لتقسيم الإستعمار للمنطقة ضمن اتفاقية "سايكس - بيكو" في أوائل القرن العشرين.

لقد حل الإستعمار الفرنسي - البريطاني على الكثير من البلاد العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قاطعاً عليها سيرورة تطورها الرأسمالي الطبيعية، وفرض عليها علاقات جديدة من الإنتاج أرست قواعد التبعية الإقتصادية، وما ينتج عنها من تبعية سياسية وثقافية وعلمية (نمط الإنتاج الكولونيالي). وعندما هبت شعوب المنطقة من أجل الإستقلال والوحدة، كرس الإستعمار تقسيماته في لبنان وأقام نظاماً قائماً على التخاصص والتفتيت أتاح المجال لتوسّع علاقات زبائية وريعية عرف بالنظام الطائفي (صيغة 1943). ولم تحاول الحكومات المتعاقبة على السلطة في لبنان منذ ذلك الحين تثبيت مقومات الدولة المركزية، فطبيعة مصالح البرجوازية الكولونيالية في لبنان لا تسمح لها بالقطع مع الإستعمار من جهة، والقضاء على العلاقات الزبائية والريعية من جهة أخرى، فهي تعتمد على هذه العلاقات للحفاظ على وجودها.

حاول منظرو هذا النظام أن يظهروا أنه الأمثل للواقع اللبناني "الفردي" من خلال تصوير تشكيلات وهمية للمجتمع تقوم على أساس الإنتماء إلى الطوائف ككيانات قائمة بحد ذاتها، فيما تلعب الدولة دور الحكم بينها. غير أن هذا الحكم ليس سوى أداة لتشريع هيمنة الأطراف الأقوى إقتصادياً في البرجوازية والتي تتمظهر كممثلة لطوائفها لتخفي حقيقة سيطرتها كطبقة برجوازية مهيمنة.

وهذا النظام مأزوم، وكلما اشتدت أزمته البنيوية أعاد إنتاج نفسه بشكل جديد، لتضمن البرجوازية استمرارية هيمنتها على الطبقات الكادحة، فيدفع المواطنون الكادحون والفقراء الأثمان الباهظة للتسويات الفوقية بين أطراف النظام حيناً والصراعات الميليشياوية المسلحة ذات الطابع الطائفي أحياناً أخرى.

لقد أثبت هذا النظام تاريخياً ومنذ لحظة تشكيله، بأنه هو المحرك الدائم لغياب الإستقرار في لبنان والبوابة السهلة لدخولنا في دوامة التجاذبات الإقليمية والدولية. وقد ظهر ذلك جلياً سواء لناحية انقسام اللبنانيين على القضايا الرئيسية وعلى موقعهم من الصراعات في محيطهم، أو لدورهم في مواجهة المخاطر، فأبسط القضايا (وأهمها) مثل الحق في مقاومة الاحتلال وتحديد العدو من الصديق أصبح موقع خلاف وصراع سياسي.

وبالانتقال إلى الفترة الراهنة دخل لبنان حلقة الإستهداف المباشر من قبل الهجمة الإمبريالية على المنطقة بعد حرب العراق وتمثلت بالتحضير لإستهداف سلاح المقاومة تمهيدا لتأديب قوى المقاومة في المنطقة وتطويعها لما يناسب مصالح الإمبريالية ويؤمن حسن سير عمل شرطي المنطقة "إسرائيل" وتمثل ذلك بتحضير أجواء القرار الدولي 1559 وقد إستغلت لذلك التآجيج من باب دفع الرأي العام اللبناني إلى المواجهة مع الوصاية السورية التي ساعدتها و إرتكبت ما يكفي من الأخطاء والتجاوزات لتمهد الطريق أمام تشكل حالة سياسية تتضارب معها في المصالح وتمثلت بقاء البريستول ودخل لبنان دوامة المواجهة من خلال بدء موجة محاولات الإغتيال و صدور القرار الدولي 1559 مستهدفا نزع سلاح المقاومة ، وبعد إغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري وتطور الصراع السياسي وإنقسام الشعب اللبناني إلى جبهتين أساسيتين هما 8 و 14 آذار وبعد خروج الجيش السوري من لبنان وتآجج الصراع وإستمرار دوامة الإغتيالات، أخذت هذه الإنقسامات شكلا طائفا خطيرا وحصلت إنتخابات نيابية لم تفرز سوى فسيفساء عن الإنقسام السياسي تمثل بالتحالف الرباعي على حساب الشعب اللبناني . أثبتت الحكومة اللبنانية في تلك الفترة عن تبعيتها الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الاطار نشير الى مجموعة من القرارات الدولية التي تشكل تدخلا في الشؤون اللبنانية ومسوغات خطيرة لضرب مقاومته وإعادته الى الحوض الاميركي واستعماله منبرا ضد محيطه العربي، ونذكر منها القرار 1559 الذي يدعو الى نزع السلاح و 1701 الذي جاء ب15000 جندي دولي الى الجنوب لحماية حدود العدو الاسرائيلي، وأيضا المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي انكشفت كأداة سياسية لإحداث الفتنة وتطبيق ما فشل عدوان تموز بتحقيقه.

ومع إقتراب موعد الإنتخابات النيابية في حزيران من العام 2009، اتضح مدى خطورة ذلك القانون الإنتخابي المعروف بقانون الستين. وذلك مع لجوء كل القوى السياسية في المعارضة والموالاة (8 و 14 آذار) إلى اللعب على الغرائز المذهبية من أجل شد العصب وكسب الأصوات الإنتخابية. ورافق ذلك إنفاق إنتخابي هائل أدى إلى تفشي الرشوة إضافة إلى مد جسور جوية وتدفق المغتربين بأعداد هائلة خصوصا في الدوائر التي كان متوقع حدوث معارك إنتخابية قاسية فيها.

بعد تشكيل الحكومة الجديدة، شهدت البلاد فترة من الهدوء النسبي في الخطاب السياسي. رغم أن تلك الفترة لم تشهد أي هدوء على مستوى الإستغلال بلجوء البرجوازية اللبنانية إلى مزيد من إستغلال الشعب عبر مختلف الضرائب والرسوم وأبرزها على المحروقات. وإستمرار السرقة والهدر والفساد، ومزيد من التقنين في الكهرباء ومخاطر تتهدد الضمان الإجتماعي من جهة، ومشروع لزياد الضريبة على القيمة المضافة لم يكتب لها النجاح فأعيد المشروع إلى الأدرج إلى حين. وبقيت البلاد تشهد المزيد من هجرة الشباب بحثاً عن فرص الحياة اللائقة ما وراء الحدود، بعد أن ضاقت سبل الحياة في البلاد دون أي بوادر بأمل ما. وغيرها الكثير من القوانين والسياسات الإقتصادية التي تنتهجها الحكومات اللبنانية منذ ما بعد الحرب الأهلية ضمن سياستها التي تقذف البلاد إلى أقصى الليبرالية من دون أي حسيب و رقيب بظل عجز لكافة النقابات والقوى الشعبية ما عدا هبات لأساتذة التعليم الثانوي، أثبتت أنه بالوحدة النقابية يستطيع الشعب تحصيل بعض الحقوق.

حملت نهاية العام 2010 حدثا عالميا مهما تمثل بإنتلاق الثورات العربية تأثر به لبنان، وكان اتحاد الشباب الديمقراطي قد تفاعل مع الحدث حيث كانت قد أقرت سابقا مظاهرة تحت عنوان "دافع عن لقمة عيشك" فظهرت فيها شعارات تماهت مع واقع الإنتفاضات العربية ودعت لإسقاط النظام .

وسريعا وفدت كل من ثورتَي تونس ومصر وهبّت الرياح شرقا، ففرفت راية التغيير لتظلل عددا من الشباب اللبناني وتدفعهم لتأسيس مجموعات على مجموعات التواصل الاجتماعي واكبها اتحادنا من لحظتها الأولى وسرعان ما تداعت للالتقاء والدعوة للتظاهر، فكان الحراك لاسقاط النظام الطائفي في لبنان في 27 شباط 2011



٣ آلاف شخص انطلقوا في مسيرة بدأت من كنيسة مار مخايل (الشيح) وصولاً حتى قصر العدل في منطقة المتحف. ولم تكن المرة الأولى التي يتظاهر فيها اللبنانيون ضد النظام الطائفي، لكنها لم تكن بتاتا كسابقاتها في الأعوام الأخيرة؛ والتي لطالما اقتصر مطالبها على بعض الإصلاحات في مسألة التمثيل السياسي (إعتماد قانون النسبية والغاء القيد الطائفي) وفي القوانين الإجتماعية (إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية...) بل كانت تمثل حركة ثورية أخذت بالإمتداد الى الشارع اللبناني واطهرت تقدماً في طرح المسألة الطائفية تحت شعار "الشعب يريد اسقاط النظام الطائفي" وان رفع شعار جذري من قبل شريحة كبيرة من الشباب اللبناني هو دليل على وعي سياسي مرتفع مرتبط بالثورات العربية وكرد فعل على الواقع الطائفي وتخلف النظام السياسي اللبناني. سرعان ما تطور الحراك فتبلور في تنظيم مجموعة من المظاهرات اللامركزية والاعتصامات والخيم في مختلف المناطق اللبنانية من بيروت-الصنائع امتداداً إلى جبيل و صيدا وطرابلس واعتصامات في صور وعاليه وبعبك وعكار وطرابلس وغيرها. كما صيغت ورقة مبادئ للمشاركين في الحراك تحت عنوان "إعلان مبادئ"؛ وتضمن الحراك لقاءات متعددة مع مثقفين وسياسيين وبعض المنظمات غير الحكومية. كما كانت الاجتماعات العامة والتحضيرية للمظاهرات تعقد في الأندية الثقافية والمسارح والمراكز النقابية.

نظم الحراك 5 تظاهرات اساسية كان ابرزها تظاهرة الاشرافية التي انطلقت من ساحة ساسين مرورا بالسويكو الى الصنائع كما رفع الحراك مجموعة من الشعارات الرئيسية للبدء بتفكيك النظام واسقاطه منها نظام انتخاب نسبي خارج القيد الطائفي وقرار قانون مدني للأحوال الشخصية .

إن حراك اسقاط النظام شكل نموذج جديد من التجارب السياسية التي يخوضها الشباب اللبناني فكان شعار التغيير يخوض غمار الممارسة في معممات النضال اليومي. شكّل ذلك مدرسة مليئة بالدروس والعبر لكيفية خوض معارك سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية ووسيلة للتواصل مع الجماهير خاصة الشباب. ومن المهم الإشارة إلى بروز اتحاد الشباب الديمقراطي كقوة أساسية طليعية في الحراك لكافة مراحلها.

هذا الحراك، وضع الأطراف السياسية أمام معضلة التعامل مع اندفاع جماهيري، شهده الجميع مع ازدياد أعداد المشاركين في التظاهرات. وهذا بالضبط ما فشلت به كثير من القوى السياسية المنخرطة في الحراك، فهي لم تستطع ربط مشروعها التغييرى بالحراك. فبدلاً من أن تقرر الاندفاع بالحشد قُدماً، اختارت تفويضه وتحجيمه ليتناسب مع أجدانها الفئوية. وهذه هي المسألة الأساسية، التي أدت الى الانقسام، لاحقاً، وإلى تفتت الجسم التنظيمي.

وان واقع الأمر أن الفرز كانت تحكمه السياسة من اليوم الأول للاجتماعات، وأنه كان منذ الساعات الأولى نواة طروحات سياسية واستراتيجية مختلفة؛ وأن نسيج حراك إسقاط النظام الطائفي لم يكن يوماً متجانساً سياسياً وفكرياً، ما سمح بتدخل قوى سياسية سلطوية سعت لضرب استقلالية هذا الحراك وأدّت الى احباط فئات عديدة من الناس وتراجعهم عن الحراك، خاصة بعد تطور الخلافات بين الناشطين والاحزاب والجمعيات وتحولها الى خلافات سياسية. أما وسائل الإعلام المرتبطة بالقوى السياسية المسيطرة. لم تكن في صالح الحملة إذ توافقت تغطيتها للحراك ومواقف مموليها وبل عملت على اظهار الحراك كحركة ضعيفة مقسمة.

بالإضافة إلى ذلك، أدّى الحراك الشعبى العربى دوراً لا يمكن التغاضي عنه في تعثر الحراك أو توقّفه. فالأوضاع في سوريا أثرت سلباً في الحراك اللبناني، إذ انقسم الناشطون بين من يعتبرها ثورة ومن يراها مؤامرة. تعقيدات الوضع السوري اعاد تقسيم الساحة السياسية من جديد. قوى الحراك التي لم تنقسم بين فريقى 8 و 14 اذار لم تستطع ان تحافظ على وحدتها امام هول الحدث وتداعياته مما اثر سلباً على القوى المنظمة والقائدة للحراك.

كما أنّ الحراك اللبنيّ وتدخّل الناتو لدعمه، طرح أسئلة كثيرة حول صدقيّة الانتفاضات الشعبية العربيّة. تضاف إلى ذلك نتائج الانتخابات في الدول التي ثارت على نظمها، إذ جاءت بقوى إسلامويّة. وفي خضمّ ذلك كلّ، أراد بعض الناشطين اللبنانيين دعم جميع الانتفاضات العربيّة من دون استثناء، فيما أعرب آخرون عن رفضهم ذلك وهذا ما أدّى إلى نشوء خلاف حول الشعارات التي تحملها حملة إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان.

في الختام يمكن اعتبار احد ابرز اسباب الفشل هي غياب التنظيم الداخلي والانضباط حيث لم يستطع الناشطون التوحّد حول برنامج عمل واضح، والاتفاق على مقاربةٍ تؤدّي إلى نتيجة فعّالة تُحدث تغييرا حقيقيا في بنية النظام. وتتلخّص دروس الحملة في ان الشعب اللبناني وعلى الرغم من نغمته على الوضع السياسي والمعيشي فهو لن يتخلى عن النظام القائم الا عندما يقتنع بجديّة الطرح الجديد أي النظام البديل.

عام 2012 كان عام التآثر اللبناني بالاحداث السورية فبعد إندلاع الإنتفاضة السورية في منتصف عام 2011 وتحولها إلى حرب أهلية ودخول بعض القوى والدول الإقليمية كلاعب أساسي ضد النظام السوري من خلال دعم المسلحين كان من الطبيعي إنتقال هذه التأثيرات إلى لبنان حيث أصبح ساحة خلفية للصراع وبدأ الخطاب الطائفي بالتأجيج مع تصاعد الحالات التكفيرية ومنها الحالة الأسيرية التي أقامت إعتصاماً في منطقة صيدا قاطعةً الطريق الدولي إلى الجنوب اللبناني في محاولة للضغط على مواقف حزب الله وتسعير الصراع المذهبي، كما شهدت البلاد جولات عنف مسلح في طرابلس بين التبانة وجبل محسن. كذلك بدأت تستعمل الحدود اللبنانية في عكار والبقاع لتهريب السلاح والمقاتلين وشهد لبنان موجة نزوح قوية من سوريا باتجاه لبنان هرباً من الأحداث لم تتعاطى الدولة معها إلا من باب إما عنصري أو رغبة في إستجلاب منح ومساعدات غالباً ما سيكون مصير معظمها التحاوص والنهب. شهد هذا العام تطورا ملفتا أيضا على صعيد الحركة النقابية بتصعيد تدريجي لحركة هيئة التنسيق النقابية وتحرك العمال المياومين، كما وشهد مواجهة حقيقية داخل الحكومة بين الوزير شربل نحاس وأرباب السلطة حول قانون رفع الحد الأدنى للأجور الذي ظهرت فيه القوى التي تحنكر التمثيل النقابي للعمال بموقف الخائن فوقفت مع السلطة السياسية ضد مطالبة الوزير برفع الحد الأدنى وهي سابقة تاريخية.

على الصعيد الدستوري تم التداول بالعمل بأسوأ قانون إنتخابي هو القانون الأرتوذكسي وتم التمديد لمجلس النواب في إعلان واضح لعجز النظام وتآزمه.

على المستوى النقابي تصاعدت وتيرة حراك هيئة التنسيق وقامت بإضراب طويل وسلسلة تحركات شلت العمل في الإدارات العامة والمؤسسات التعليم وأظهرت عن وحدة نقابية في حمقت الإنقسام السياسي والتسعير الطائفي لتأكد مرة أخرى أن ما يجمع الناس ويوحدهم هو وحدتهم المطلبية وحقوقهم وقد تقدمت في طرحها لترفع شعار إسترجاع حقوق الشعب اللبناني المهذورة من الأملاك العامة والتي يسيطر عليها سياسيون ومنتفدون من البرجوازية اللبنانية لتأمين ميزانية إقرار سلسلة الرتب والرواتب.

إن واقع المنطقة يحتم أننا في مواجهة هجمة شرسة تشنها القوى الإمبريالية متحالفة مع أنظمة النفط في المنطقة والتي تصدر لنا الإرهاب بكل أشكاله كما وتضع لبنان في وجه أزمة إقتصادية حادة من خلال الضغط على المغتربين اللبنانيين وترحيلهم وإستهداف مصالحهم والذين تشكل تحويلاتهم جزءاً أساسيا من المداخيل للكثير من اللبنانيين الذين حولهم النظام الريعي إلى مجرد مسددي خدمة دين للمصارف إن هذا الواقع يتطلب تضافر الجهود في ضرورة مواجهة الإرهاب والتصدي للتسعير الطائفي والمذهبي من خلال رفع التضامن واللحمة بين أبناء الشعب اللبناني والتأكيد على وحدة شعوب المنطقة فالهجمة المستعرة للإمبريالية طرحت من جديد على شعوب المنطقة تساؤلات حول وحدة المصير وترابط قضايانا فالأزمة السورية أعادت من جديد تأكيد أن إتفاقية

تقسيم سايكس بيكو لم تكن سوى لإضعاف شعوب المنطقة وتسهيل السيطرة على مقدراتها، وإن مواجهة مشاريع التقسيم والتفتيت لا تواجه إلى بتجاوز مفاعيل سايكس بيكو من خلال وحدة المواجهة وإعادة تحديد قضية فلسطين والقضاء على الكيان الصهيوني كقضية مركزية للشعب العربي.

أما بخصوص التهديدات الإسرائيلية، فمن الواضح أن العدو لن يسلم بنتائج عدوان تموز 2006 وخيبته فيها. خصوصاً أن تلك التجربة أعطت الفلسطينيين الكثير من الجرأة لتحدي الجيش الصهيوني بصلابة وبصمود مدهشين بالرغم من الحصار الصعب والإنقسام المرير بين القوى السياسية الفلسطينية. إنطلاقاً من ذلك، يهمل العدو الصهيوني توجيه ضربة قاسية لتجربة المقاومة في لبنان من أجل أن تعود إسرائيل إلى دورها "شرطي المنطقة". لكن ما يجعل "إسرائيل" تحسب ألف حساب قبل أقدامها على أي حرب جديدة وتجعلها مترددة هو قوة الردع التي تمتلكها المقاومة في لبنان، والسرية التي تحيط بها المقاومة حول تجهيزها والسلاح الجديد الذي قد تمتلكه وبالتالي تصاعد القلق الإسرائيلي حول المفاجآت التي قد تحضرها المقاومة. لكن ذلك لا يجب أن يغيب حقيقة حول ضرورة إستعدادنا كشباب يسار وكقوى شعبية من لعب دور طليعي خلال أي عدوان محتمل أو حرب قد تحصل. فمن تجربة قسم الصمود الشعبي خلال عدوان تموز، من الضروري البناء عليها وتطويرها، وصولاً إلى لعب أدوار أخرى في المواجهة، فإتحاد الشباب الديمقراطي الذي قدم الشهداء خلال المواجهات في حرب تموز، لديه الكثير من القدرات وأكثر من الحماس، تلك طاقات يجب تنظيمها وتطويرها لتكن قادرة على لعب الدور الريادي من أجل عودة اليسار إلى مواقفه الطليعية في المواجهة مع العدو كما كان أيام جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية.

ختاماً لقد رفع المؤتمر شعار العدالة الإجتماعية وهو ما يمثل إستجابة لكل الحناجر التي صدحت في العالم العربي منتفضة على واقع الجوع والألم والفقر والإستبداد إن النضال الوحيد الذي يستطيع أن يوحد اللبنانيين ويثبت قدراتهم هو النضال الذي يتوجه لحاجاتهم ومطالبهم ويخاطب واقعهم الإقتصادي والإجتماعي وورغبتهم في الحصول على الأمان والإستقرار مهما كانت المهام صعبة فقدراتنا وقناعاتنا هي التي يجب أن تسندنا لتسلح بالمعرفة والقدرة على تحديد مهامنا وخطواتنا أملاً في صنع التغيير والسعي لمجتمع أكثر إنسانية وتسوده العدالة الإجتماعية .

## ختم أعمال المؤتمر

أنهى اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني أعمال مؤتمره الثامن في تشرين الاول 2013 باصدار سلسلة من القرارات والتوصيات و بانتخاب مجلس وطني جديد. وأعلن بعد فرز الاصوات انتخاب كل من الرفاق الواردة أسماؤهم لعضوية المجلس الوطني للاتحاد وهم:

أحمد ترو، إحسان المصري، أحمد محيدلي، أيمن مروة، باسم عقل، بلال نعمة، حسان زيتوني، حسين دلبناني، حسين سلطان، خالد مشلب، رائد عطايا، ربيع القيم، زهراء حجازية، زياد يونس، سهى شمس، طارق بعلبكي، عاصم ترحيني، عدنان المقداد، عفيف يونس، علي حمود، علي خليفة، علي متيرك، عمر الديب، مازن المعوش، مايا جلول، محمد المعوش، محمد بيز، محمد جمول، مصطفى شريف، منى عوالي، ميلاد لمع، هاني عضاضة، هبة الاعور، يارا نمور، يوسف اسماعيل. بالاضافة إلى انضمام رؤساء المحافظات وممثلنا في الخارج لاحقاً.